DOI:10.18018/URUK/020-13/112-132 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة : www.muthuruk.com

تحليل جغرافي لمؤشرات التنمية السياسية
دراسة تطبيقية على العراق

لطيف كامل كليوي*

هدى عيدان جبار الربيعي

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:

تاريخ الاستلام: 2021/5/15

تاريخ التعديل : ------

قبول النشر: 2021/9/5

متوفر على النت: 2021/9/15

الكلمات المفتاحية :

مؤشرات التنمية السياسية

الملخص

مر العراق بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة بتحولات عدة اثرت سلباً على واقع الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي وليس ادل على ذلك من الصراع المحتدم بين الاحزاب والكيانات السياسية من اجل مصالحها الضيقة على حساب الشعب، ناهيك عن دور ذلك الصراع في اضعاف كيان الدولة وجعلها عاجزة عن اداء وظائفها الداخلية منها والخارجية، علاوة على وهن هيكل الدولة الاقتصادي وهشاشة العقد الاجتماعي فيها، زد على ذلك فشل السياسات الحكومية في تحقيق التنمية البشرية عامة والتنمية السياسية في الدولة خاصة وعليه حاولنا البحث للكشف عن مؤشرات التنمية السياسية في العراق وبيان معوقاتها فضلاً عن

*الناشر الرئيسي : E-mail : abasf1982324@gmail.com

السياسية

مباشرة او غير مباشرة .

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2021

المقدمة

تعرض العراق بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة الامريكية في عام 2003 الى منعطفات سياسية خطيرة عصفت بالدولة ووضعتها على اعتاب الحرب الاهلية ، اذ عملت الولايات المتحدة على ضرب اسس التعايش السلمي فيها وبث روح الفرقة والانقسام بين المكونات الاثنية فيها ، علاوة على تدمير امكاناتها الاقتصادية وجعلها عاجزة عن اداء وظائفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي عجزها عن تحقيق التنمية الشاملة ومنها التنمية السياسية التي تراجعت مؤشراتها كثيرا في العراق نتيجة لعدم المام صانع القرار السياسي بماهية ادارة الدولة من جانب والتدخل الخارجي في بيئة صنع القرار من جانب اخر علاوة على التوافقية السياسية والمحاصصة الحزبية التي لازمت العملية السياسية في الدولة واضعفت مستوى المشاركة السياسية فيها لا بل ابعدتها عن المسار الحقيقي للديموقراطية ،مما اضر ببنائها وجعلها رخوة امام التحديات الداخلية والخارجية التي احاطت بها وليس ادل على ذلك من مشكلة الارهاب التي رافقت الاحتلال الامريكي للعراق ،ناهيك عن الاصطفافات السياسية التي اربكت عمل مؤسسات الدولة وعطلت مشاريعها وخططها التنموية ، على ان هذه الاسباب وغيرها اسهمت في تدني نسب المشاركة السياسية في الدولة للمدة (2005 - 2018) ، اذ بات المواطن العراقي لا يثق بالنخب والكيانات السياسية المتصدية لإدارة الدولة ويرى ان العزوف عن المشاركة خير وسيلة للتعبير عن سخطه ازاء ما يحدث في الدولة ، وعليه لابد من اعادة الامل لدى ابناء الشعب العراقي وتعزيز ثقتهم بعمل الدولة ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية عبر ايجاد تشريعات وخطط مناسبة للارتقاء بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق

علاوة على تمكينهم من الوصول الى مستوى المشاركة الفعلية في رسم سياسة الدولة بصورة مباشرة او غير مباشرة.

مشكلة البحث :

المشكلة عبارة عن سؤال غير مجاب عليه غايته الرئيسة بيان ماهية الموضوع الذي يراد الخوض فيه و يمكن صياغتها على النحو الاتي :

1- هل تمكن العراق من تحقيق التنمية السياسية في الدولة ؟
2- ما مستوى التنمية السياسية في العراق ؟ وما مؤشراتها في الدولة؟
3- ما السبل الكفيلة بتحقيق التنمية السياسية في الدولة؟

فرضية البحث :

انطلاقاً من المشكلة يفترض الباحثان الاتي :

1- لم تتمكن الحكومات العراقية المتعاقبة من تحقيق التنمية السياسية في الدولة بالرغم من التحول السياسي الكبير الذي شهدته بعد عام 2003 .
2- ثمة تدني في مستوى التنمية السياسية ومؤشراتها في الدولة وهذا يعود الى انغماس النخب والكيانات السياسية في المحاصصة الحزبية والتوافقية السياسية وتأصيلها في الحياة السياسية في الدولة بعد عام 2003 .
3- ان تحقيق التنمية السياسية يتطلب ادارة وطنية كفؤة للدولة تعمل حل مشكلات المواطن العراقي وتعزيز ثقته بالدولة وتمكينه من المشاركة الفاعلة في صنع القرار ورسم سياسة الدولة.

اهمية البحث :

تأتي اهمية البحث من كونه يتعرض لأحد الموضوعات الحديثة في الجغرافيا السياسية الا وهو التنمية السياسية التي باتت مسرحا لاشتغال الباحثين في الجغرافيا والعلوم السياسية ،ومن هنا وجد الباحثان ضرورة الخوض في هذا الموضوع والكشف عن ماهية مؤشراته ومعوقاته في العراق علاوة على طرح السبل الناجعة لتحقيق التنمية السياسية في الدولة.

حدود البحث :

تتحدد الدراسة مكانياً بجمهورية العراق التي تقع في الجزء الجنوبي الغربي من اسيا بين دائرتي عرض (6 ¯ 29° – 27 ¯ 37°) شمالاً وخطي طول (39 ¯ 38° – 36 ¯ 48°) شرقاً الخريطة (1) . اما حدودها الزمانية فهي ممتدة بين عام (2003 - 2020) مع طرق بعض المراحل التاريخية حسب حاجة البحث .

منهج البحث :

اعتمد الباحثان على منهجين في بحثهما ، اذ تم استدام المنهج التاريخي تطور مفهوم التنمية السياسية علاوة على استخدام المنهج التحليلي في تفسير تراجع مؤشرات التنمية السياسية في الدولة .

هيكلية البحث :

اشتمل البحث على مقدمة شاملة وثلاثة مباحث ، تناول المبحث التأصيل المفاهيمي للتنمية السياسية، فيما تعرض المبحث الثاني لدراسة مؤشرات التنمية السياسية وتطبيقاتها في العراق اما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة السبل الكفيلة بتحقيق التنمية السياسية في ناهيك عن النتائج والتوصيات وقائمة الهوامش والمصادر .

DOI:10.52113/uj05/021-14/1525-1548

الخريطة (1) الموقع الفلكي للعراق

المصدر: حيدر عبد الله عباس المياحي ، التحليل الجغرافي السياسي لبناء الدولة العراقية بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة المثنى ، 2020 ، ص 8 .

المبحث الاول: التأصيل المفاهيمي للتنمية السياسية

اولاً- مفهوم التنمية والتنمية السياسية:

فرض عالم ما بعد الحداثة العديد من المفاهيم الجديدة كـ **الديمقراطية، الحكم الراشد، التنمية السياسية**، على المجتمعات الدولية ولا سيما مجتمعات العالم الثالث، جل هذه التأثيرات بلغ صداها عبر سلسلة من التغيرات السياسية والتحولات الديمقراطية ضمن اطار الانفتاح السياسي والتعددية سعياً نحو بلوغ الجودة السياسية واحداث تغيرات جوهرية في صميم البناء السياسي[1].

لذا تتطلع بلدان العالم نحو التحول المستمر وتغيير الشامل في مجمل مكونات انظمتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما جعل اصحاب الشأن والقرار تطمح دائماً في النهوض بواقعها سيما الدول المتقدمة، فكانت التنمية موضوع شغل تطلعاتهم وافكارهم بالرغم من كونها في بادئ الامر كانت موضوع عادي، لكن جملة التحولات التي شهدتها اغلب الدول جعلها تخطوا خطوات حذرة من اجل البقاء على أمن انظمتها السياسية. وتدعيم أُسس هياكلها الاقتصادية وأنسجتها الاجتماعية.

فما واقع الدول العربية ومنها العراق الذي شهد ازمة التحول من النظام الشامل الى نظام ديمقراطي في ظل حزمة من التداعيات الراهنة وما يتطلبه المجتمع العراقي من سياسة تحديثية جذرية متكاملة الابعاد من جهة ومتطلبات التنمية السياسية المرهونة بتغيير ديمقراطي من جهة اخرى، وهل تمكن من اعتماد مؤشرات ومقاييس التنمية السياسية وفق المعنى الجوهري والحقيقي لها؟ لذا لابد من التصدي لمفهوم التنمية والتنمية السياسية واستعراض ابرز مؤشرتها.

1- **مفهوم التنمية:**

تعد التنمية مفهوماً عالمياً نال صدى واسع في العالم المتقدم والنامي، لكونها عملية رامية نحو تأسيس النظم المختلفة الاقتصادية و السياسية وفق خطط استراتيجية، فهي غاية وطموح بلدان العالم. وكذلك عملية الانتقال بواقع المجتمعات من المستوى الادنى الى المستوى الافضل، ومن النمط التقليدي القديم إلى نمط آخر اكثر تقدماً ولكونها مترابطة مع الاسس والمفاهيم المتطورة كالتخطيط والانتاج تشكل دعامة اساس في نهوض بواقع المتطلبات الوطنية. وعليه تتصدى الدراسات اليوم لها لما تمكنه من وضع حلول لقضايا تسهم في تحقيق الطموح الذي تسعى اليه اهداف العالم، فتباينت تلك الدراسات ما بين النظرية منها و التطبيقية، لتنهض بواقع الفرد و امكانية استثمار طاقاته المختلفة في شتى المجالات وفق التخصص وما يمتلكه من خبرات، ثم توفير بنى اساسية خدمية لحياة مريحة وبالتالي استغلال ما يمكن من طاقات بشرية لإقامة نهضة مميزة للبلاد.

أ- **التنمية في اللغة** : يعود أصل الكلمة الاشتقاق من الفعل **" نَمى يَنْمي نميا ونماء"** فنقول زاد وكثر، وانميت الشيء ونميته: بمعنى جعلته نامياً، كذلك تعني نميته: رفعته على وجه الإصلاح[2]. كما وتدل على الحركة الفعل الذي يؤدي الى النمو، رديف للزيادة والكثرة والتطور، ونجد الاختلاف في ما بين مفهوم النمو والتنمية، فالأول هو يمثل عملية الزيادة الثابتة او المستمرة التي يمكن حدوثها في جانب معين من جوانب الحياة المتعددة، اما التنمية فتتصدى

DOI:10.52113/uj05/021-14/1525-1548

الى تحقيق زيادة سريعة وتراكمية وكذلك دائمة عبر فترة من الزمن[3]. زد على ذلك فالنمو عملية تلقائية دون تدخل الجهد البشري على العكس من التنمية التي تتم بجهود الانسان لتحقيق تطلعاته واهدافه[4]. كما يفرّق العلماء بين مفهوم النمو والتنمية، النمو يدعم النتيجة، بينما التنمية ترتبط بتغييرات جذرية للمؤسسة بكافة هياكلها التنظيمية، اي النمو مفهوم كمي مادي فحسب بينما التنمية مفهوم كمي ونوعي معاً، يتدخل في تحقيق تحسين لمستوى للإنسان اجتماعياً وصحياً ومهنياً و ثقافياً.

ب- **التنمية اصطلاحاً:** تعددت مفاهيم التنمية تبعاً للهدف او المضمون الذي تركز عليه ولكنها في الاساس تبنى حول اجراء تغيير ارادي داخل المجتمع سواءً اجتماعياً، اقتصادي، سياسيًا، ويعتمد هذا تغيير بشكل أساسي على مشاركة أفراد المجتمع نفسه. فقد عرفها خبراء الامم المتحدة التنمية 1955: " **مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم من اجل توحيد جهود الاهالي والسلطات العامة، بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية**". وايضاً عرفت " **بأنها هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع اقتصادياً واجتماعياً اعتماداً على اشراك المجتمع المحلي ومبادأته**"[5]. وايضاً بانها "**عملية التقدم المستمر في المستوى المعيشي و تحقيق الرفاه للسكان**"[6]. فيما يذكر (ماركس) " **انها عملية ثورية، اي انها تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية فضلاً عن اساليب الحياة والقيم الثقافية، وبالتالي فان البلد الاكثر تقدماً من الناحية الصناعية يمثل المستقبل الخاص للبلد الاقل تقدماً**"[7].

أثار مفهوم التنمية كثير من الجدل على جميع المستويات (النظرية والعملية التطبيقية) وتحمل المؤلفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديد من التعاريف لهذا المصطلح، وكل منها تناوله من زاوية معينة حسب اختلاف الميادين و المناهج العلمية الخاصة بها. فقيل بانها "**بأنها ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون و اتجاه وسرعة التغيير الثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته، أي أن التنمية ماهي إلا عملية تغيير مقصود وموجه، له مواصفات معينة بهدف إشباع حاجات الإنسان**"[8] . اي تلك الطاقات والجهود التي تبذل وفق تخطيط مسبق عبر نسق معين بين الامكانيات البشرية رغبة منها للوصول الى كفاية ورفاهية المجتمع وتطلعاته[9]. على ان التنمية تستهدف زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد ، اي انها تهدف الى ايجاد تغيرات جوهرية في هيكل المجتمع بجميع جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وايضاً عرفت بانها العملية التي تسعى بشكل مستمر الى تغير الاوضاع السائدة في المجتمع الى صورة تخالف جذرياً وتناقض تلك الاوضاع السائدة في المجتمعات المتخلفة – النامية[10].

اما معناها الشمولي فيذهب الى انها "**بانها العملية المجتمعية الواعية و الموجهة للإيجاد تحولات هيكلية تفضي الى تكوين واطلاق قاعدة انتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منظم في متوسط انتاجية الفرد وقدرات المجتمع في اطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهود ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الاساسية وضمانات الامن الفردي والجماعي**"[11].

وتجدر الاشارة الى ان الدول النامية ليست بحاجة الى مجرد النمو في احدى جوانب الحياة بقدر تطلبها تغيير شامل يسبق التنمية او يكون ناتجاً عنها ويتناول الجوانب البنائية والوظيفية وهو تغيير كيفي وليس نوعي والوصول الى حالة الارتقاء في المجتمع[12]. و تتجلى الرؤيا الحديثة لها بكونها تتضمن اكثر من النمو الاقتصادي فهي تعني النمو الاقتصادي مضافاً اليه التغير في هيكل الاقتصاد والنظام الاقتصادي والاجتماعي لنتمكن من تحديد الابعاد النوعية للمفهوم الحديث للتنمية وهذه الابعاد لم يكن يتضمنها المفهوم القديم وبالتالي فهي الركن الاساس في الاهداف الحقيقية للتنمية الحديثة[13].

خلاصة القول التنمية هي اداة تتطلع نحو تحقيق حياة افضل من خلال الاستثمار الافضل للموارد البيئة الطبيعة و الطاقات البشرية عبر الاليات والخطط المدروسة لتتمكن من ان تصل الاهداف الطموحة في المستقبل.

2- **مفهوم التنمية السياسية:**

DOI:10.52113/uj05/021-14/1525-1548

يفهم ارتباط التنمية بالسياسة من خلال التربية الشخصية المطلوب صياغتها و المشاركة في تحمل المسؤولية، وقد نوقش هذا الارتباط وفق ابعاد سياسية مثال: سيطرة الدولة على المجتمع بشكل متزايد، تحقيق المركزية، الولاء لسلطة الدولة، ثم تزايد مشاركة الناس في تحمل اعباء المسؤولية، التخلص من التبعية، الاستقلالية، توفير الخدمة والرعاية بدرجة الجودة للأفراد، الولاء والمواطنة من خلال تزايد اعتزازهم وحبهم للوطن[14].

وصيغت العديد من التعريفات لمفهوم التنمية السياسية من قبل العلماء والمفكرين الذين اختلفت اراءهم في تحديد مضمونها فمنهم من عرفها بانها **" ربط التنمية السياسية بعملية التحديث الواسعة، وبالتالي تعريف التنمية السياسية بالتحديث السياسي. والمشكلة التي تطرحها الدراسة التي تعتمد على هذا التعريف هي مسألة الانتقال من المجتمع الزراعي والتقليدي الى المجتمع الحضري الصناعي. لكن هذه المسالة تبقى قاصرة اذا لم تدرس مسألة السلطة وطبيعتها وممارساتها داخل المجتمع"**[15]. و يذكر (حسين نشوان) ان مفهوم التنمية السياسية يعني" **عملية التغير العضوي في طبيعة النظم، وتتو افق فكرة التغيرونمو النسق السياسي مع خصائص حركة التصنيع الحديثة وفي ضوء هذا يعرف النسق السياسي النامي بأنه: النسق الذي يتأثر بنائياً، وتتعدد فيه البناءات والنظم، ويتميز بخصائص الادوار الوظيفية التي تتجزأ ادواراً متخصصة ضرورية لحفظ وحدة صنع القرار السياسي**"[16]. فيما عرفها (صموئيل هنتغتون Samuel Huntinqton)، التنمية السياسية بالقول " **ماذا تعني التنمية السياسية اذا كانت تعني كل شيء وأي شيء، فإذا كانت التنمية السياسية أحد نتائج عملية التحديث Modernization فهي عبارة عن التمايز والتخصص المتنامي للبنى السياسية، وهي كمفهوم تشير إلى التطور والتغيير الإيجابي للإنسان والموارد والإنجازات على المستوى الفردي والجماعي و المجتمعي، وذلك من خلال صياغة علاقة بين الرؤية النظرية للحركة الاجتماعية نظرية أو فلسفية أو عقدية أو ميثاقاً عاماً وبين التعبيرعن هذه الرؤية قانونياً ومؤسسياً ومسلكياً**"[17] مما يعكس اختلاف الآراء في تحديد هذا المفهوم بصيغة نهائية ويعتقد بانها ترتبط بالتخلف السياسي او عملية التحديث السياسي.

كما يذكر تعريف اخر لها بأنها آلية التحول الديمقراطي، والابتعاد عن اللاديمقراطي اي النسق السياسي النامي الذي تقترب بالشكل النهائي من التنظيم المعتمد في الانساق الانجلو أمريكية الغربية، وهذا يدل على ان التغير الاقتصادي والتصنيع لها اثر واضح لكن لا يتطابقان مع ما هو عليه من نظم في كل من انجلترا والولايات المتحدة الامريكية، اذ ان البيروقراطية تستند في ظل الديموقراطية والصناعة مصحوبة بالاتجاهات المركزية ثم التدرج الوظيفي والمسؤولية العقلانية القائم على اساس التفاعل مع الانساق الاقتصادية والسياسية[18].

فالتنمية السياسية كعملية شاملة تمثل تغيير اجتماعي بجوانبه المتعددة تسعى نحو تحقيق نظم تعددية ودعم النمو الاقتصادي والمنافسة السياسية كذلك المشاركة الانتخابية عبر تنشئة رصينة تؤسس من خلالها مفاهيم الوطنية والسيادة والاعتزاز بالدولة، وفق معايير متضمنه عدة اسس اهمها تحديد هوية المجتمع مجتمع متضامن لا فوارق، وانتماء لنظام سياسي وثقافة سياسية تستوعب كل الأطياف في إطار وطني، وثانيها تحقيق الشرعية أي ان يكون المجتمع و النظام السياسي في حالة انسجام وتوافق وصولاً الى ترسيخ العدالة في توزيع الأدوار والمكاسب، وثالثها الوصول الى مرحلة المشاركة السياسية عن طريق القنوات المناسبة وبصورة مستمرة وفعالة وحرة ليضمن المواطن حقه ويشعر بكونه جزء أساسي في سيادة نظام سياسي لبلده، ورابعها عدالة التوزيع للمزايا والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كمحصلة لعملية المشاركة[19].

ويحدد الباحثان تعريف التنمية السياسية هي التنمية الشاملة الساعية للنهوض بالموارد البشرية والامكانات المتعددة لتحقيق حالة الارتقاء بمجمل مفاصل الدولة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للوصول الى حالة الاستقرار السياسي وبناء الدولة القوية التي تؤمن بالحقوق والواجبات.

ثانياً- مراحل تطور مفهوم التنمية السياسية.

يكمن هدف التنمية السياسية في محاولة توظيف الاسس والمرتكزات الجادة التي تنهض بالمجتمعات البشرية وتأخذ بها نحو الرقي وفق تحقيق تنمية مستديمة، قادرة على تدعيم قدرات النظام السياسي والمشاركة السياسية والتوزيع العادل للقيم

DOI:10.52113/uj05/021-14/1525-1548

السلطوية في المجتمع، اذ اضحت مطلباً رئيساً، لما يترتب على اثرها تحديث سياسي وتعبئة الجماهير تجاه المشاركة السياسية[20].

فتبعاً للهدف تجدها ذات مفهوم متداخل ومتعدد، اثار جدلاً واسعاً بين المختصين والباحثين من حيث الدلالات والافتراضات. تعود لجملة من الصعوبات[21]:

1- الخلط بين مفهوم التنمية السياسية ومفاهيم قريبة اذ انها ترادف في المعنى لمفهوم التحديث السياسي والاصلاح السياسي وكذلك الانفتاح السياسي، والانتقال السياسي للديمقراطية.

2- احتوائه مفاهيم غامضة سياسية وايديولوجية واخلاقية وفلسفية لا يمكن قياسها بشكل دقيق او ملاحظتها بطريقة علمية مثل العدل او المساواة.

3- غموض في المفهوم لتعدد التعريفات لتعدد التعريفات التي تناولتها.

ان الارهاصات الاولى لظهور هذا المفهوم حقيقة الامر يعود الى اعقاب الحرب العالمية الثانية اوائل الخمسينيات، والسبب في ذلك يعود الى عاملين هما:" اتساع دوائر البحث العلمي وامتداد نشاط الدارسين في تلك الفترة خارج نطاق العالم الغربي، ليشمل مجتمعات العالم الثالث" فضلاً عن تزايد دراسات الباحثين في العلوم السياسية والاجتماعية، مما زاد في الابعاد المنهجية والنظرية للمفهوم[22]. وبدأ الاهتمام في اعتماد التنمية السياسية كموضوع عالمي وعدها جزءاً من التنمية الشاملة حال الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الامم المتحدة في 10-12-1948، ثم صدور العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ليبرز مفهوم (**الحق في التنمية**) في المنظومة الحقوقية العالمية اذ تم اقراره خلال 1981، من قبل الجمعية العامة، ويعني باختصار شديد" **حق كل انسان باعتباره الموضوع الرئيسي للتنمية في المشاركة النشطة والاسهام في تنمية اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، وسياسية، يحترم فيها كافة حقوقه، وان يتمتع بهذه التنمية**" لتكون التنمية بعدها جزء لا يتجزأ من مجمل حقوق الانسان[23].

وخلال حزيران من عام 1959، عقدت " **لجنة السياسات المقارنة والتابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية الامريكي**" **SSRC**" وكان يعقد برئاسة (غابرييل الموند) مؤتمراً اختص بالتحديث السياسي لتصوغ اللجنة من خلاله اول برنامج يختص بالتنمية السياسية، يعرفها بانها " **زيادة في مستوى التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي في النظام السياسي، والذي يمكنه من الاستجابة لمختلف الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع**"[24].

اما (**جاكوريب**) اوجد تعريفاً حدد فيه اتجاهين" **التنمية السياسية نتاج لعملية التحديث فلاتجاه الاول يرى ان التنمية السياسية مرادفا للتحديث السياسي وهذا الاخير هو عملية حدثت، وتعني تحول الذي يحدث في المجتمعات الغربية منذ القران الثامن عشر، اما الاتجاه الثاني بالذين يفهمون التنمية السياسية بمعنى التأسيس السياسي والذي يشمل التعبئة السياسية والتكامل السياسي، والتمثيل السياسي**" وهنا تجده يحاول الجمع ما بين كلا الاتجاهين لأنه يرى التنمية السياسية تحديث زائد للتأسيس السياسي وان حالة الاختلاف تفضي الى ظهور العنف وظهور انظمة دكتاتورية وعدم الاستقرار[25]. ويعد (لوسيان باي) من اكثر المهتمين في هذا الجانب وحدد تعريف التنمية السياسية بانها " **عملية تسعى الى احداث تغييرات اجتماعية تشمل جوانب متعددة الغرض منها الوصول الى مستوى الدول الصناعية** "، ثم جمع الاجتهادات المختلفة لهذا المفهوم عام 1965 ضمن قائمة شاملة في كتابه (**جوانب التنمية السياسية**) في عشرة تعريفات، اهمها[26]:

1 - التنمية السياسية تعد شرط ضروري لبداية التنمية الاقتصادية.

2 - التنمية السياسية تحدد نمط لسياسات المجتمعات الصناعية.

3 - التنمية السياسية هي التحديث السياسي وتغيير حكومي.

4 - التنمية السياسية تعني تنمية ادارية وقانونية.

5 - التنمية السياسية تشكل تنظيم اساس في بناء الدولة القومية.

6 - التنمية السياسية تسعى لتحقيق المشاركة للجماهير الشعبية.

7 - التنمية السياسية تؤسس للديمقراطية.

8 – التنمية السياسية تحقق التغيير المنتظم والاستقرار للمجتمع.

9 - التنمية السياسية تشكل جانب من الجوانب المتعددة للتغيير

DOI:10.52113/uj05/021-14/1525-1548

10- التنمية السياسية تهدف الى انشاء المؤسسات ثم تحقيق الاهداف العامة.

يتلخص مضمونها في الاتي[27]:

1- الوصول الى المساواة بين افراد المجتمع في علاقاتهم مع النظام السياسي.

3- تمكن النظام السياسي وزيادة قدرته في علاقته مع البيئة المحيطة وفق فعاليات وتكيف.

4- تخصص المؤسسات والبنى داخل النظام السياسي والتمايز البنيوي.

كما حدد (هنتنغتون) ثلاثة مراحل تاريخية للتنمية السياسية[28]:

1- ترشيد السلطة أي سلطة مركزية واحدة بدل السلطات المحلية.

2- التخصص والتمايز الوظيفي.

3- زيادة المشاركة السياسية وتعدد القنوات والاليات المعدة لاستيعاب الفئات الجديدة.

ويذكر ان تلك المراحل شهدتها المجتمعات الغربية الاولى كانت ابان القران السابع عشر، حين استبدلت السلطات المحلية بسلطة موحدة مركزية وفق قانون اساسي تمثل بالدستور، والمرحلة الثانية كانت نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، في حين تمثل القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بالمرحلة الثالثة، على العكس مما شهدته بلدان العالم الثالث اذ تجد هناك تداخل بين تلك المراحل مما تسبب في اعاقة عملية التنمية السياسية.

وان الاساس الاول للاهتمام بها هو لأغراض سياسية وتحقيق مطامع امريكية لكون المفهوم كان يحمل دلالة قيمية وايديولوجية، وارتبط بالمدرسة الانكلوسكسونية، بعد ان ترعرعه في احضان السياسة الامريكية، فلا عجب ان ينظر لها وفق ما جاء بها (روبرت بركنهام) بانها " **مشروعا مناهض للشيوعية ومواليا لأمريكا ويهدف لتحقيق الاستقرار السياسي**"[29]. وقدم (جيمس كولمان) مفهوم التنمية السياسية وفق المنظور الاتي[30]:

1- **المنظور التاريخي**: يمكن التوصل الى مراحلها وخطواتها من خلال تتبع تاريخ المجتمع الأوربي.

2- **المنظور النمطي** : يفسر التنمية في ضوء الثنائيات المتقابلة أي التقليدية مقابل الحداثة، اما الصناعية فهي مقابل الزراعة

3- **المنظور التطوري**: يفسر التنمية السياسية عملية دائمة من غير نهاية، يمثلها المجتمع الأوربي في غاية تطورها.

اما في الدراسات العربية فقد قدمت العديد من المفاهيم منها ما جاء به (نبيل السمالوطي) بانها " **تتمثل تنمية قدرات الجماهير على ادراك مشكلاتهم بوضوح، وقدراتهم على تعبئة كل الامكانات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي و اقعي. هذا الى جانب تمثيل الجماهيرلقيم الديمقراطية وتحقق المساواة السياسية بين ابناء المجتمع** "[31]. وكذلك (عبد المنعم المشاط) يقول "**ان عملية التنمية السياسية تتضمن بناء المؤسسات، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وترشيد تولي السلطة بهدف تحقيق اكبرقسط من الاستقرار السياسي**"[32].

ثم حدد (صالح بالحاج) عدة جوانب ضمن تحديد المفهوم اعتماداً على ما طرح من تعاريف[33]:

1- قدرة النظام السياسي على التعامل مع بيئته داخلياً وخارجياً.

2- تمكين عملية البناء الديمقراطي.

3- توثيق العلاقات القائمة بين الناس من خلال المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

4- قدرة النخبة الحاكمة في الدولة على تحقيق التنمية.

خلاصة القول يلحظ من اثر التعريفات سابقة الذكر، ان التنمية السياسية غاية وطموح لتدعيم الهياكل السياسية للدولة وبناء مؤسسات قوية وازالة المعرقلات التي تحد من اداء وظائفها عبر توثيق الارتباط والثقة بين المجتمع والدولة من خلال تحقيق الرفاهية وتحسين الوضع المعيشي، لتصل الى زيادة قدرة الدولة السياسية وتحقيق اهدافها. لكون تلك المفاهيم تسعى لتمكين الدول النامية من تحشيد الامكانات التي تضمن الوصول الى نظم ديمقراطية، والارتقاء بواقع الاداء السياسي، والتنشئة السياسية للجماهير.

المبحث الثاني: مؤشرات التنمية السياسية وتطبيقاتها على العراق

DOI:10.52113/uj05/021-14/1525-1548

شـهد العـراق بعـد 2003 تحـولات سياسـية واقتصـادية واجتماعية، اثرت سلباً على واقع المجتمع وادخلت الدولة في حالة عدم الاستقرار وبفعل الازمات التي رافقت ذلك التحول ، فضلاً عن الازمات التراكمية التي خلفها النظام السابق، التي ترتبت على اثرها بروز مشكلات عدة طالت الكيان السياسي للدولة ووحدتها وهويتها الوطنية.[34] الامر الذي جعل التنمية السياسية في الدولة ضرورة لا مناص منها. وعليه جاء هذا المبحث ليكشف عن مؤشرات التنمية السياسية ومعرفة ماهيتها وعلى النحو الاتي:

اولاً- مؤشر المشاركة السياسية.

يعد من الموضوعات الجوهرية التي لاقت العناية من لدن كل من الباحثين في مجالات الاجتماع السياسي والعلوم السياسية والجغرافية السياسية في الدراسة والتحليل، وكمفهوم برز وللأول مرة خلال الثورة الفرنسية سنة 1789، تسبب في اعادة ترتيب البناء الاجتماعي، واصبح اصحاب السلطة يحاولون زج مختلف شرائح الشعب في اغلب اوجه النشاط السياسي، ووفق هذا الاساس ارتبط مفهوم المشاركة السياسية في الانتخابات فقط، وعلى الرغم من وجود اختلاف في تحديد المفهوم لكن دارسي علم السياسة والاجتماع يتفقون حول مفهوم ان المشاركة تعني " **العصب الحيوي للديمقراطية وقوامها الاساسي والتعبير العملي الصحيح لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع، كما انها تعد مؤشراً قوي الدلالة مدى تطور او تخلف النظام السياسي وما يعنيه ذلك من ارتباط وثيق بينها وبين جهود التنمية بصفة عامة والتنمية السياسية على وجه التحديد**"[35]. على انها من القيم المتأصلة في الثقافة العامة لأي شعب من الشعوب وفي حالة وجود نظام سياسي يهدف الى تحقيق رفاهية الشعب، اذ اضحت الحاجة ضرورية لاعتماد مبدأ المشاركة للخلاص من سياسة البطش والشمولية، وبعد الاعتراف بدور منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بعد ان حددت مبادئ الحكم الرشيد للدولة المنطلقة من تطبيق القانون، الحرية ، المساواة، العدالة، حقوق الانسان، الشفافية ، الاستجابة وغيرها العديد. وهذا يحدد مفهوم المشاركة " **بأنها المساهمة الايجابية في صنع القرارات لتحديد نوع ومستوى فرص الحياة الممكنة والمرغوبة للمواطنين ومجتمعاتهم، وفي كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية على كافة الاصعدة، من الاسرة و منظمات المجتمع المدني الى مؤسسات الدولة**"[36]. ويقصد بها ايضاً "**قيام الفرد بدوره في النشاط المرتبط بالحكومة او السياسة او الدولة كما وتمثل المشاركة السياسية بانها نشاط وليس مجرد اتجاه او اعتقاد يشعر به الفرد شعوراً عميقا بأهمية مشاركته في الحياة السياسية وما يتعلق بها من أمور كالتصويت والترشيح والتمثيل**""[37]. على إن عملية التنمية السياسية يمكن ان تحدد ابعادها في حال عدم الاخذ بدور المواطنين على محمل الجد من قبل المؤسسات المعنية على النحو الاتي[38]:

1- تفاوت في اعداد المشاركين و تزايد ملحوظ في اعداد المواطنين غير المهتمين بالمشاركة.

2- مشاركة موسمية شكلية غير فعالة أي الانتخابات غير النظيفة وظهور المرشح الواحد وغياب المعارضة الفعالة والجذرية.

3- مشاركة اجبارية تأخذ شكل التعبئة، أي مشاركة متحكم بها دون ان تكون ناتجة لرغبة المواطن وفهمه لمجرى التحولات السياسية المحيطة به.

اما ابرز مفهوم لها فهو تعريف (هربرت ماكلوسكي) " **بأنها مجموعة التصرفات الارادية التي تستهدف التأثير في عملية صنع السياسات العامة وادارة شؤون المجتمع، وكذا تلك التي يتم من خلالها اختيار القيادات السياسية على كافة المستويات الحكومية من قومية ومحلية، وذلك بغض النظر عما ان كانت هذه التصرفات منظمة او غير منظمة، مؤقتة او مستمرة، مشروعة او غير مشروعة، وسواء نجحت في بلوغ غايتها او لم تنجح**"[39].

ويحدد الباحثان إن المشاركة السياسية عبارة عن **سلوك يمارسه المواطن بوعي وادراك ودراية في المشاركة وصنع القرار و انتخاب السلطة الحاكمة بحرية، كون تلك القرارات تعنى بالواقع والمستقبل**. وكمؤشر مشاركة يُحدد مدى تحقيق التنمية السياسية واهدافها، اذ ما عد ازمة حقيقية تعيق التنمية. ولكي يتم قياس هذا المؤشر على مستوى العراق يلحظ انه يعاني من ازمة حقيقية تعود لموروثات سياسية واقتصادية وكذلك اجتماعية واخرى ثقافية، فتزايد اعداد الراغبين في

DOI:10.52113/uj05/021-14/1525-1548

المشاركة، وعدم تمكن المؤسسات المعنية من استيعاب تلك الجماهير ولد ضغطاً على النظام السياسي مما ادى الى تبني خيار المحاصصة السياسية المقيتة، فضلاً عن عوامل مؤثرة اخرى زادت من تفاقم أزمة المشاركة منها قلة الوعي السياسي وشيوع الامية في الثقافة السياسية وتدهور الوضع الامني الذي اسهم في تراجع حرية التعبير واختيار النخب الفاعلة وشيوع حالة عدم الثقة لدى الناخب العراقي بالمرشحين للانتخابات لتنعكس مجملها على الواقع السياسي والاقتصادي في الدولة وبالتالي قلص نسب المشاركة السياسية فيها[40].

فبعد الاحتلال الامريكي دخل العراق مرحلة مختلفة عن سابق عهدها بفعل ما تعرض له من تحديات جديدة وهامة في البناء الديمقراطي وحالة الانتقال من نظام شمولي الى نظام تقنين الحريات والحقوق، و تصاعد التيارات السياسية الجديدة وميلها الى خيار التوافقية السياسية بدعم من الادارة الامريكية، لتكون من اسوء الحلول لتجاوز الازمة السياسية في الدولة، وبالفعل تشكل مجلس الحكم الانتقالي وفق المحاصصة الطائفية والقومية وهو الاسلوب نفسه المعتمد في تشكيل الحكومات اللاحقة لها[41]. على ان الولايات المتحدة كان تبتغي من وراء الدفع باتجاه التوافقية والمحاصصة لإضعاف الدولة وابعادها عن المسار الديمقراطي السليم خدمة لمصالحها الجيوسياسية في الدولة الرامية الى تفكيك الدولة وتقسيمها الى دويلات متناحرة الخريطة (2)، والأسوأ من ذلك ايهام المواطن العراقي بأنه يساهم في بناء دولة جديدة في ظل التحول القائم من خلال انتخابات معدة من قبل (الجمعية الوطنية او الاستفتاء على الدستور) ولأجل تكريس الفئوية في المشاركة السياسية زج العراق في احداث طائفية بين مثلث الاختلاف المكوناتي(الشيعة و السنة والكرد)، فضلاً عن الاختلاف داخل المكونات نفسها، مما ترتب عليها التصويت على اساس الهوية الفرعية لتجعل من الانتخابات ذات نتائج متماثلة لسنوات متتالية[42]. ناهيك عن دور العشيرة والطائفة او رجال الدين في تعبة الافراد سياسياً او تغيير توجهاتهم الانتخابية لاسيما الفئات ذات المستوى التعليمي المنخفض خاصة اذ ما علمنا إن نسبة الامية في العراق قد بلغت 18% من الفئات المشمولة بالاقتراع[43].

الخريطة (2) المشروع الامريكي لتقسيم العراق

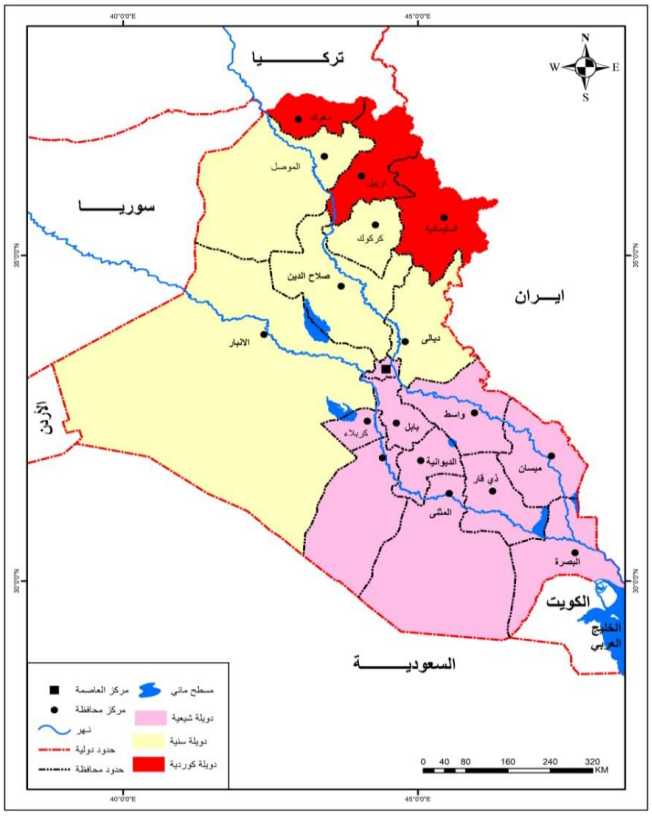

المصدر :الباحث اعتماداً على لطيف كامل كليوي ,اعياد عبد الرضا ,تحليل جغرافي سياسي لبناء الدولة العراقية بعد عام 2003 ,مجلة اوروك للعلوم الانسانية ,العدد 2 ,المجلد 12, جامعة المثنى, 2019 ,ص1694.

وتجدر الاشارة الى ان العراق يعاني ضعفاً واضحاً في مؤشر المشاركة السياسية للمدة (2005-2018) اذ لم يتجاوز المؤشر في عام 2003 (-1,02) لكن افضل ما بلغته كان في عام 2009 (-1,02)، وهذا يعكس تخلف الفاعلين عن مسؤولياتهم وقلة الوعي بما هو مناط عليهم من عمل سياسي، ولمخلفات النظام الدكتاتوري المتراكم[44]. ويذكر ان الدورات الانتخابية الاربع التي جرت في العراق منذ (2005-2018) تشير بوضوح لتراجع مستوى التصويت والمشاركة، وهذا يدل على ضعف السلوك الانتخابي لدى الموطن العراقي، رغم ما تم اعتماده من اساليب الترويج والدعاية والاعلان والدعوات الدينية للتوجه نحو الاختيار الافضل، الا ان تلك النسب المساهمة لم تبلغ المستوى المطلوب اذ كان اعلى النسب 60% لعامي 2005 و2006، اقلها لعام 2018 بواقع 44,5% الجدول (1) وشكل(1).

الجدول(1)

DOI:10.52113/uj05/021-14/1525-1548

النسبة المئوية للتصويت في الدورات الانتخابية العراقية للمدة 2018-2005

ت	الدورة الانتخابية	نسبة التصويت%
1	2005	60
2	2010	50
3	2014	60
4	2018	44,5

المصدر: زينب علي مظلوم، تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات الحكم الرشيد دراسة تطبيقية على العراق، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، 2019، ص167.

شكل(1)

النسبة المئوية للتصويت في الدورات الانتخابية العراقية للمدة 2018-2005

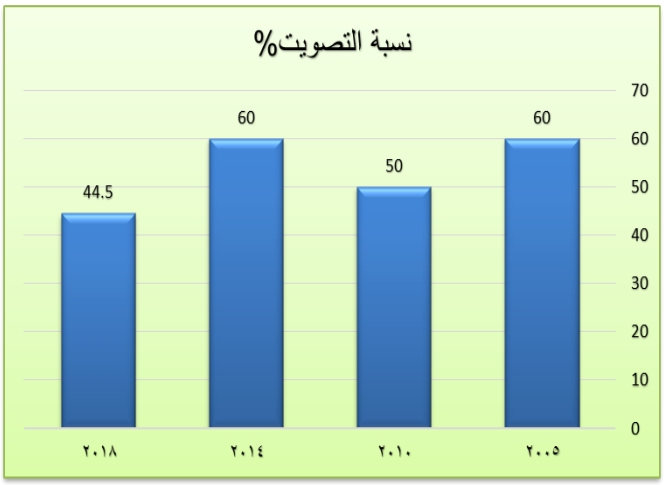

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الجدول(1).

ويمكن ارجاع تدني نسب المشاركة الى تصاعد العنف السياسي في الدولة مثل اغتيال مدراء المراكز الانتخابية، او المرشحين او اغتيال القائمين على الحملات الانتخابية، او اجبار وتهديد الناخبين للتصويت على قائمة معينة دون غيرها[45]. علاوة على حالات التزوير والفساد المالي وضعف الدور الرقابي، وتراجع الوعي السياسي للمواطن العراقي سيما وانه يعيش حالة تدني في مستوى المساءلة القانونية وارتفاع حالات الفساد المالي لو سلط الضوء عليها من قبل الجهات المختصة لتسببت في نسف العملية السياسية في العراق بالكامل[46]. وتبعاً لذلك صنف العراق ضمن الدول الفاشلة لكون التحول شكلي لم يأخذ بمبادئ الديمقراطية، إذ برزت الانقسامات الاثنية والدينية التي عطلت عمل المؤسسات التشريعية والدستورية من القيام بوظائفها[47].

واهم ما يركز عليه "جوهر النموذج السياسي في العراق" الاتي[48]:

1- التوافق السياسي واعتماد الحلول الوسطى ما بين القوى السياسية والاجتماعية والدينية.
2- عدم هيمنة طرف واحد على بقية الاطراف المشاركة والتوصل الى التوافق بين الجميع لمنع تأثيرها على المعادلة السياسية والنظام السياسي.
3- الموازنة بين الاكثرية والاقلية، بمعنى دكتاتورية الاقلية في التعاطي وسياسة الدولة وتوجهاتها.

زد على ذلك تدهور الوضع الامني لاسيما بعد احداث داعش الاجرامية التي اصبحت عائق امام المشاركة السياسية يسبب حالة التخوف التي يعيشها الفرد العراقي وعدم الثقة بالقوى السياسية التي تسيطر على الساحة العراقية، وهذا يتطلب وجود تنظيمات جماهيرية تصنع المصالح العليا للدولة تصب اعينها على ان تكون التعبئة الجماهيرية ذات مضمون اجتماعي وسياسي[49]. ثم حالة النزوح التي القت بضلالها على تراجع المشاركة السياسية محلياً ووطنياً ، مما يدعو الى اعتماد سياسية جديدة لكون اشراك هذه الفئة حق سياسي كفله وبالتالي ضرورة حل هذه المشكلة او ايجاد آلية لتحديث اسماءهم في سجلات الناخبين وحمايتهم من الضغوط التي تلقى عليهم داخل اماكن مخيمات النزوح.

ثانياً- مؤشر التنشئة السياسية وفاعلية الاحزاب.

تدعو التنشئة السياسية الى تحسين ثقافة الفرد، بحكم معاناتهِ من تخلف وتراجع في مستوى الادراك والوعي جراء التدهور الامني والسياسي والاجتماعي الذي يكتنف بيئته، وقد عرفها لاتنجتون **"على انها الطريقة التي ينقل بها المجتمع ثقافته السياسية من جيل الى اخر، وهذه العملية تساعد على حفظ التقاليد والتعاليم والمؤسسات السياسية لذلك المجتمع "** وتعرف بانها **"عملية حصول المواطنين على القيم السياسية وما يحملونه من اتجاهات تسهم في اداء الادوار التي يمكن ان يؤديها في مراحل البناء الاجتماعي"** او هي **" عملية غرس القيم**

DOI:10.52113/uj05/021-14/1525-1548

لدى الافراد وتعريفهم بالنظام السياسي، ونقل ردود افعالهم إزاء المشكلات السياسية نتيجة ما تتعرض له الدولة من ظروف سياسية و اقتصادية واجتماعية والثقافي للفرد "[50]. وتجدر الاشارة الى وجود اتجاهين واضحين للتنشئة السياسية هما[51]:

1- **الاتجاه الاول**: يعنى تلقين الفرد المعايير والقيم السياسية الراسخة في ضمير المجتمع ومحاولة بقاءها عبر الزمن أي ضمان الاستمرارية. أي انها **" التلقين الرسمي وغير الرسمي المخطط وغير المخطط للمعارف والقيم والسلوكيات السياسية وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية، وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع "**.

2- **الاتجاه الثاني**: يفهم ان التنشئة عملية تمكن من اكتساب الفرد لهويته الشخصية وبطريقة تدريجية تمكنه من التعبير عن ذاته بالطريقة التي يجدها مناسبة والمطالبة بحقوقه، وهذا الاتجاه تجده يوظف التنشئة لإجراء تعديل في الثقافة السياسية السائدة او محاولة خلق ثقافة جديدة فيه.

وعليه يُعرف الباحثان التنشئة السياسية بأنها عملية نوعية تطورية ترمي للوصول الى حالة النضج السياسي، عبر ترسيخ القيم والمبادئ لدى جميع فئات المجتمع من خلال جملة من القنوات المعدة لهذا الغرض ، لأجل الوصول الى حالة تفاعل بينهم وبين الوسط السياسي القائم، ويكونوا حلقة لسلسلة التغير والتطور القائم في الدولة وفهم ادوار جميع الاطراف الفاعلة فيها.

ويذكر ان التنشئة السياسية تحمل ابعاد عدة ابرزها الاتي[52]:

1- **البعد المعرفي**: ويعني تقديم صورة مثالية للفرد اعتماداً على نقل المعلومات والمعارف السياسية وغير السياسية التي تنمي الوعي السياسي لدى الافراد.

2- **البعد الوجداني**: يتمثل في غرس القيم المطلوبة اجتماعياً وسياسياً في نفوس النشء الجديد.

3- **البعد المهاري**: ويتمثل في المشاركة السياسية لأنها حق مشروع للمواطن ويتحقق ذلك من خلال نشاطات سياسية مباشرة كأن تكون ترشيح نفسه للانتخابات، او يتقلد منصب سياسي، او فقط يشارك في اداء صوته، واحيانا يدخل ضمن مناقشات تتعلق بالقضايا العامة او الحملات السياسية.

ويمكن تحديد ابرز العناصر او القنوات المساهمة في تحقيق التنشئة السياسية كالاتي:

1- **العناصر غير الرسمية:**

أ- **الاسرة:** الركيزة الاولى والمنطلق الاسمى في الاعداد والتكوين والتأثير، هي مجموعة افراد اجتماعية اساسية ودائمة و تشكل نظام اجتماعي رئيس وهي ليست اساس وجود المجتمع فحسب بل هي مصدر غرس الاخلاق، والدعامة الاولى في تنمية و ضبط السلوك، والاطار الذي يتبى تلقين الانسان اولى دروس فهم الحياة الاجتماعية[53].

ب- **جماعات الرفاق:** الزملاء والاصدقاء المحيطين بالطفل منهم داخل الاسرة او خارجها كما في المدرسة، ولا يقتصر دورها وتأثيرها ضمن مرحلة الطفولة بل هي تأثر في جميع المراحل العمرية، وانعكس تأثيرها في علاقات الاسرة الواحدة وتفكيك الروابط الاجتماعية وغرس القيم والتوجهات حيال المجتمع ومتطلباته، وكلما كانت اواصر الاسرة قوية ضعف التأثير السلبي لتلك الجماعات وبالعكس[54].

2- **العناصر الرسمية:**

أ- **المؤسسة التعليمية**: المدرسة بعد الاسرة في جانب التأثير وغرس القيم فهي وسط جماعي تسعى السلطة الحاكمة والانظمة القائمة من خلاله لحفظ الوضع القائم واعتمادها كآلية للحفاظ على النظام السياسي. وان الرجوع الى ما تم اتباعه ابان سنوات النظام السابق تجد ان المؤسسات التعليمية تفرض أفكار النظام وتوجهاته الفردية فقط أي انها أقرب تمثل ثقافة الصهر والتصيير جراء اعتماد عمليات التلقين لا المطالبة والتعبير بالرأي، والاقتصار على ما يخدم واقع النظام وتطلعاته بترسيخ مبادئ وقيم السلطة النظام وفرض ثقافة الخضوع وضمان ولاء كافة الفئات وخضوعهم وطاعتهم العمياء للسلطة[55]. ولإجراء مقارنة بين ما قبل عام 2003 وما بعده فأن الدور المناط بتلك

DOI:10.52113/uj05/021-14/1525-1548

المؤسسات لم يشهد حالة تطور، بل بقي الدور لان تكرس في تحقيق متطلبات النظام دون الاخذ بنظر الاعتبار اراء المواطنين ومتطلباتهم.

ب- **الاحزاب السياسية**: مجموعة افراد تتفق على مبادئ ما، لتكون اداة عن طريقها تحقيق اهداف عامة، من اجل الصالح العام ولاسيما اهداف الحزب نفسه أي الفئة التي ينتمي لها اعضاء ذلك الحزب.

أ- **وسائل الاعلام المتنوعة**: عنصر مؤثر في عالم الصغار والكبار، وبالأخص وسائل الاعلام الجماهيري الذي يؤثر في السلوك القائم. على ان هذه الوسائل التي بلغ عددها(580) وسيلة اعلامية تعد جزء من النسق السياسي الذي سخر لإضفاء صفة الشرعية على النظام السياسي من جهة، وبث الفرقة والانقسام بين مكونات المجتمع العراقي من جهة اخرى [56]، الجدول(2) وشكل(2).

الجدول(2)

عدد المؤسسات الاعلامية المعتمدة في العراق لعام 2014

ت	الوسيلة الاعلامية	العدد
1	القنوات التلفزيونية	60
2	الاذاعات	28
3	وكالات الانباء	20
4	الصحف	329
5	المجلات	143
6	المجموع	580

المصدر: حيدر عبد الله عباس المياحي، التحليل الجغرافي السياسي لبناء الدولة العراقية بعد عام 2003، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، 2020، ص139.

شكل(2)

عدد المؤسسات الاعلامية المعتمدة في العراق لعام 2014

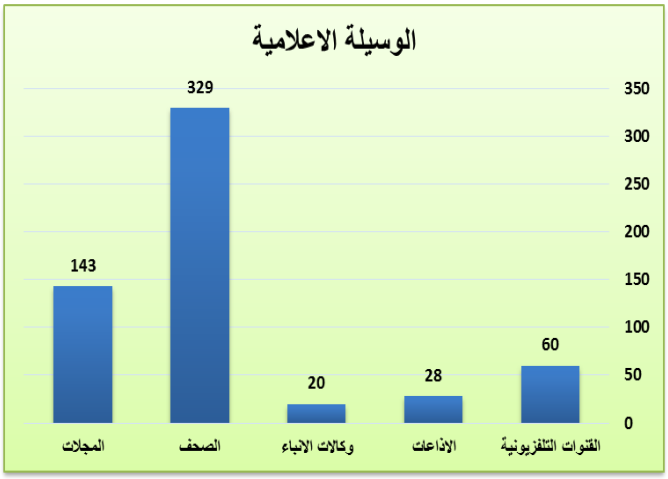

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الجدول(2).

3- **المنظمات الشعبية والجماهيرية**: مجموعات تسعى الى تضمين العديد من المعايير لدى الافراد والأنظمة السياسية الديمقراطية والدكتاتورية محاولة التأثير في افكار وتنشئة الجيل الجديد السياسية والديمقراطية عن طريق استهداف أفكاره و غرس قيم وممارسات ومعلومات يتمكن في ضوئها تكوين مواقف واتجاهات فكرية لتؤثر في سلوكه السياسي [57]. وهذا السلوك يؤدي دوراً في فاعلية الفرد السياسية, لذلك تلجأ الانظمة السياسية الحاكمة الى دعم تلك المؤسسات لخلق قيم وأيدولوجيات مشروعة في عيون شعوبها [58].

ان العراق كسائر الدول المتجه في طريق التنمية والنهوض وهدف الوصول الى الديمقراطية الصحيحة[59]، يحتاج الى عملية تنشئة واعية شاملة ليصل الى الاستقرار المجتمعي، تبعاً لاعتماد استراتيجية شاملة ليكتسب الفرد في ضوئها التعلم الاجتماعي والفهم الواضح للقواعد المجتمع وقيمه وبالتالي امكانية المساهمة كفاعلين في المجتمع من خلال المشاركة السياسية وفق تنشئة سياسية واقعية تسهم في انخراط ابناء المجتمع بدرجات متفاوتة في النظام السياسي، بعيداً عن الاقصاء والتهميش ويعزز المشاركة الجماهيرية لا بناءه[60].

اما عن فاعلية الاحزاب في التنشئة السياسية البداية تكون مع مفهوم الحزب، "جماعة متحدة من الافراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين"[61]. وتعني ايضاً " **كل تنظيم يضم مجموعة من الافراد**

DOI:10.52113/uj05/021-14/1525-1548

يؤمنون بعقيدة سياسية معينة ويهدف الى نشرها والعمل على كسب الجماهيرله بما يوسع من قاعدته الشعبية حتى يستطيع الظفر بالحكم"[62]. تكمن غاية الاحزاب هو تحقيق مطلبين الاول الوصول الى السلطة والثاني هو كسب تأييد الجماهير لها.

اذ برز على المسرح العراقي ظاهرة غير مألوفة فبعد ان ساد نظام الحزب الواحد ظهرت التعددية الحزبية وهي في الاغلب تكون ظاهرة صحية، لكن ما واجهه العراق هو التعددية المفرطة وغياب قانون الاحزاب المنظم لعملها، لكن كنتيجة تجدها انعكاس لحالة الحرمان وممارسة دورها الذي غيب لسنوات طويلة، زد على ذلك المجتمع العراقي المتنوع ساهم في انتشار مثل هكذا احزاب وكذلك النظام الانتخابي القائم هو التمثيل النسبي مما فسح المجال للتعدد[63]. بالمقابل التباين الثقافي والوعي لتلك الاحزاب تبعاً للفئات المكونة له، مما يلحظ عدم ملائمة نظام التمثيل النسبي، لان قلة وعي المواطن السياسي وضعف ثقافته السياسية وحداثة العمل الحزبي داخل العراق عوامل اجتمعت على ان تحدد عملية التصويت على اساس الطائفية والهوية[64].

ان مسار الاحزاب في العراق وبرمجة فاعليتها ونوع نشاطها يرتبط في العادة في عملية اطلاق الدعاية الانتخابية للحزب وفق اعتماد مخرجات الانتخابات السابقة من خلال حملة (الاعلام والاقناع المشروعة) كما تراها المفوضية المستقلة للانتخابات، والذي يقود لتلك الحملات كيان سياسي او ائتلاف او مرشح لإقناع الناخبين في اداء الاصوات الانتخابية لصالح قائمة معينة او مرشح ما، موجه الثقل الاكبر نحو توجيه (العشائر) لكونها تعد مركز كسب الاصوات وكانت الطريقة المثلى في تأسيس مجلس للعشائر ضمن كل حزب وتقدم الدعم المالي الغاية التأثير على رؤساء تلك العشائر ووجهائها من اجل كسب الاصوات وكذلك دعوتهم للترشيح معها، وسبب حالة الانقسام الحزبي بين ابناء العشيرة الواحدة، زد على ذلك دور الاحزاب في انشاء مراكز ثقافية مكتبات او نشاطات رياضية ومسابقات ترفيهية من اجل ان تروج عن نشاطها، ولم تتناسى دور الاعلام في اختراقه ليكون اداة هي الاخرى في زج افكار الحزب ومخرجاته اذ قامت اغلب الاحزاب العراقية بتأسيس قنوات خاصة بها لطرح ما تود ان تقوله بطرق جاذبة[65]. على ان حداثة التجربة الانتخابية تتطلب وضع اسس دقيقة يراعي فيها متطلبات المواطن وتطلعاته بحرص لكن اخفاق دور الاحزاب بشكل كبير تجلى واضحاً من خلال ردود الافعال بعد انتهاء كل عملية انتخاب والصراء الدائر حول اعداد الاصوات ونسب التزوير والطعن بنتائج الانتخابات وغياب عملية التقويم العلمي والقانوني للعملية الانتخابية هو الهم الاكبر لديهم، كون هذه الاحزاب قد ادمنت السلطة مستندة على غايات دكتاتورية بمظلة الوسائل السلمية مما يضيف تحدي ومعوق كبير امام التجربة الديمقراطية الوليدة في العراق[66].

وبالرغم ما تقوم به الاحزاب الا انها ذات دور ضعيف في التنشئة السياسية خصوصاً مع تعددها المفرط الجدول(3) و شكل (3)، لاسيما وكون تلك الاحزاب كانت طوائف وقوميات اكثر من كونها احزاب وطنية واسعة مما تسببت في حدة الصراعات وصولاً لحالة الصدام المسلح مما اضر في بناء الدولة مما يمكن عدها عوامل ضعف وتراجع في استقرار الدولة[67].

ولان العلاقة القائمة ما بين الاحزاب والنشأ هي علاقة زبائنية وتمثل مجموعات ضيقة فقط وتمثل امتداد للسلطة ولأنها لم تأخذ المسار الصحيح وغلبت فيه المصلحة الشخصية على مصلحة الجماهير، لذلك فهي لم تركز على التنشئة بقدر اهتمامها وتركيزها في كيفية حصول على العدد الاكبر من الناخبين واعتماد وسائل التأثير غير المشروعة وشراء البطاقات الانتخابية واعتماد مبدأ الارغام قبل الترغيب والاقناع. لاسيما وغياب الدور المترابط بين قنوات تلك التنشئة الرسمية منها وغير الرسمية، اذا انها اختصرت الطريق واعتمدت على الاعلام المدفوع الثمن في غسل ادمغة الناشئة وبث أيدولوجيتها وقواعدها في تحشيد الجماهير نحوها لتنعكس بدورها في تعثير عملية التنمية وتراجعها.

الجدول(3)

عدد الكيانات السياسية في المدة (2005-2018)

ت	السنة	عدد الكيانات السياسية
1	2005	223
2	2010	86
3	2014	44

DOI:10.52113/uj05/021-14/1525-1548

4	2018	205

المصدر: تم اعتماد الجدول على:

1- غسان السعد، دور الكيانات السياسية في العملية الانتخابية انتخابات مجلس النواب العراقي عام 2010 انموذجاً، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية ، العدد 35، 2011، ص29.

2- انتخابات مجلس النواب العراقي 2005 و2010و2014 ارقام وتحليلات، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت https://www.sasapost.com/iraq_parliamentary_elections

3- الكيانات السياسية المشاركة في انتخابات 2018 https://www.alalamtv.net/news/

شكل(3)

عدد الكيانات السياسية في المدة (2005-2018)

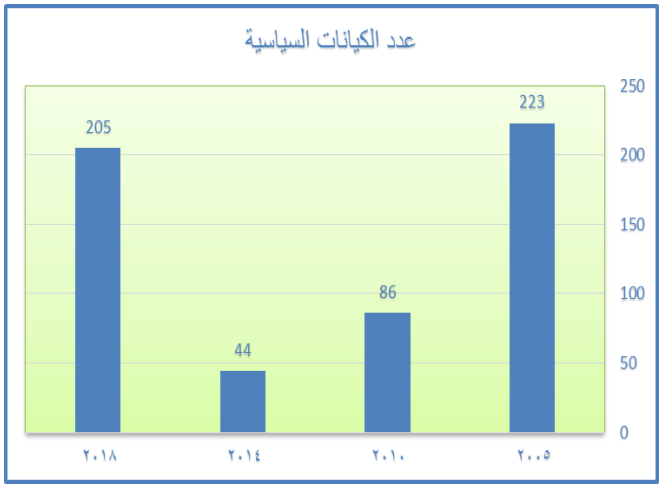

المصدر من عمل الباحثان بالاعتماد على الجدول(3).

خلاصة القول ان العراق يشهد ولادة حالتين جديدتين هما الديمقراطية والتعددية الحزبية في الانتخاب مع حالة غياب دور المؤسسات الرسمية منها وغير الرسمية وبضمنها الحزبية لم تبادر في وضع برامج هادفة لبناء الشخصية السياسية للنشأ، ولم تتجه نحو غرس القيم الاصلية التي تحقق غاية التنمية المتكاملة بل اكتفت في تحقيق مصالحها واهدفها، لكونها تفتقر هي ذاتها لديمقراطية الانتخاب واختيار الممثلين ووضع سياستها الحزبية المتوافقة، ليبقى الشعب في اغلب مكوناته وفئاته العمرية يفتقر للفكر السياسي والمهارات المتعلقة بعملية الاقتراع، ليغلب قرار اختيار ممثلين عنهم عن طريق التأثير وسيادة التكرار.

ثالثاً- مؤشر الثقافة السياسية والتنمية السياسية المحلية.

يستخدم هذا المفهوم في الإشارة الى انماط ثقافية محددة في مجتمع ما وخلال فترة زمنية محدد، اذ ان ممارسة السياسة والمشاركة في عملية صنع القرار ليست واحدة في كل مكان، لذلك يشير المفهوم الى سلوك سياسي في سياق ثقافي معين، وتمارس الثقافة السياسية اثر عظيم لما لها من دور كبير في تمثيل سلوك الفرد وادراكه للمتغيرات السياسية المحيطة ووعيه في فهم تلك المتغيرات وامكانية طرح الافكار والآراء لتحسين الواقع و تحديد تطلعات المستقبل، واول من عرفها هو العالم السياسي الامريكي (ألموند) ضمن مقالة كتبها عام 1956 بأنها " **مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والانماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه دوره كفرد في النظام السياسي**"[68].

عرفها (دونالد ديفين) " **ان الثقافة السياسية ليست هي كل ثقافة المجتمع و انما هي الجانب السياسي من ثقافة المجتمع**" فيما عرف (لوسيان باي) " **الثقافة السياسية على اساس انها التاريخ الجمعي للنظام السياسي و لتاريخ حياة الافراد الذين يكونونه**" اما قاموس (اكسفورد) وضع تعريف للثقافة السياسية " **الاتجاهات و القيم التي تتصل بعمل نظام سياسي محدد، وتعد بمثابة معرفه متضمنه، ومهارات مكتسبه عن عمل هذا النظام، كما تتضمن اتجاهات ايجابية او سلبيه نحوه، و ايضا احكاما تقييميه بشأنه**"[69]. فهي " **مجموعة المعتقدات والاتجاهات التي تنظم وتعطي معنى للنظام السياسي، والثقافة السياسية بهذا المعنى هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع**" ، وايضاً تعد بانها "**مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شؤون السياسة والحكم، الدولة والسلطة، الولاء والانتماء، الشرعية والمشاركة**"[70].

وتبعاً لذلك يعرف الباحثان الثقافة السياسية بأنها **ثقافة الفرد التي تعكس المظهر الواعي تجاه فهم النظام السياسي ودوره والاجراءات المتبعة ومقدار الدور المحدد في تثمين تلك الاجراءات والمواقف وامكانية ضبطها والتغيير فيها.**

وتجدر الاشارة الى وجود ثلاثة أنماط رئيسة للثقافة السياسية وفق تحديد(ألموند وفيربا) وهي[71]:

DOI:10.52113/uj05/021-14/1525-1548

1- **الثقافة السياسية الضيقة أو المحلية:** في هذا النوع يتراجع دور الافراد ليكون الدور الاسمى لـ(شيخ القبيلة) او رئيس المجتمع القبلي يمارس المهام المتعددة سياسية ودينية واجتماعية بدون معرفة دقيقة في تمييز بين هذه الأدوار والنشاطات الممارسات، وبوعي مشوش دون دراية كافية لذا فهذا النوع من الثقافة يشيع في المجتمعات القبلية.

2- **ثقافة الخضوع:** يدرك الافراد ضمن هذا النوع من الثقافة ما يجري حولهم ضمن اطار النظام السياسي، إذ تنشئ لديهم مشاعر ووعي وفهم تجاه تكوين البناءات السياسية وكل ما يجري بالعملية السياسية لكن بالرغم من ذلك موقفهم ضعيف سلبي كونهم يشعرون في الخوف ويقبلون مجمل ما تقدمه السلطة من اجراءات وقرارات دون ان تكون لهم مشاركة اعتقادا منهم ان لا قيمة لمشاركتهم، ويبرز هذا المفهوم بما قدمه (لاكوف) " **لثقافة المؤسسات او التنظيمات الادارية الكبرى، ان الافراد يرغبون بأن يكون دورهم سلبياً في عملية المشاركة في صنع السياسات العامة او اتخاذ القرارات داخل مؤسساتهم، الا انهم يحرصون على مصالحهم الخاصة المتمثلة في الاجوروتحسين ظروف العمل، ويمكن ملاحظة ذلك على تنظيمات اجتماعية اخرى مثل الجامعات والنقابات وغيرها**"

3- **الثقافة السياسية المشاركة:** الافراد ضمن هذا النمط على دراجة كبيرة من الادراك والوعي بالواقع السياسية ومجرياته النظام ككل (المخرجات والمدخلات ودور الذات في النظام السياسي) فهو مؤثر في القرار السياسي يعي مقدار الواجبات والحقوق ، ويؤمن بالدور الإيجابي وفعال في العملية السياسية ، بمعنى أن تقييمه للنظام بجوانبه المختلفة يكون متراوح بين القبول الكامل والرفض التام.

امعان النظر في تلك الانماط يلحظ ان النمطين الاوليين يبرزان بوضوح في ثقافة المجتمع العراقي السياسية، وان جل ذلك يعود الى ان ظهور تجربة التحول الديمقراطي في العراق تكشف لنا فقدانها للثقافة الحضارية وللمؤسسات والروابط الحديثة كونها تتطلب عملية تداخل في شبكة الروابط القبلية والاسرية والدينية وقيم العرف الاجتماعية والادهى ان المجتمع العراقي لم يتمكن حتى اللحظة من اعادة انتاج الحقل السياسي بشكل صحيح، ولا يمتلك مشتركات اجتماعية بسبب تفكك الاطر السياسية وكثرة الانقسامات والاحتكام الى المحاصصة وبروز البنى العصبية وعدم الفصل بين المجالين المدني والسياسي وضعف دور المؤسسات الديمقراطية[72]. على ان ما تعرض له الشعب العراقي بعد 2003 من محن واستباحة الدم والخطف والتفرقة وغيرها العديد اسهمت في تحطيم البناء النفسي السايكولوجي، وترافد المؤثرات الاثنية والقومية والطائفية من داخل الدولة وخارجها بيد إن القداسة العالية للمرجعية متمثلة بمواقف (السيد السيستاني) وإمثال الاغلبية ولاسيما الشيعة لفتواه واوامره ودوره المميز في محولات حفظ الدولة[73].

ان الترابط بين الثقافة السياسية والتنمية السياسية المحلية مهم جداً لبناء النظام السياسي في الدولة، ولغرض حسم الصراع لصالح الافراد بان يكونوا مشاركين فاعلين وقوة مؤثرة لابد من تدعيم اسس التنمية السياسية المحلية وفق التنشئة السياسية الناجحة وثقافة هادفة وبالرغم من كون لا يمكن الوصول لتماثل تام داخل الثقافة السياسية الواحدة لكن لابد من تحقيق الانتقال ما بين القديم والحديث وجعلها متجددة تستوعب تلك التغيرات لتعدد فئات المجتمع وثقافته. وان يكون دور الاحزاب الفاعلة دور بناء يحترم التعددية ووجهات الرأي المختلفة. ويتحقق هذا الجانب من التثقيف. ويمكن الوصول لدرجة من التماثل من خلال الاعداد لمقررات دراسية وبرامج تثقيفية تساعد في تعزيز دور الفرد منطلقة من حب الوطن والاعتزاز في الانتماء اليه، وشيوع القيم الديمقراطية الصحيحة والمساواة والتعددية وحرية المجتمع من حرية الفكر والتفكير من خلال الاعداد المكثف لبرامج ومقررات لمراحل الدراسة المتعددة.

المبحث الثالث: السبل الكفيلة بتحقيق التنمية السياسية في العراق.

ان فكرة تبني وضع الحلول تعد مؤشر حقيقي تجاه تحقيق الاستقرار السياسي وبلوغ التنمية السياسية من خلال اعادة صياغة الخطط والاسس وتوفير المتطلبات التي تكفل الوصول اليها.

DOI:10.52113/uj05/021-14/1525-1548

اولاً- الحلول السياسية: يعاني النظام السياسي في العراق من تفاقم المشكلات والمعوقات التي تقف عقبة اما تحقيق الاهداف والتطلعات والوصول بالدولة الى حالة الامن والاستقرار، عبر بناء دولة ديمقراطية محلية يسودها القانون والعدالة بعيداً عن المحاصصة والتوافقية السياسية، ويمكن ادراج جملة من الحلول السياسية لتقليل من تفاقم الازمة وتعزز الدور التنموي للدولة اهمها:

1- **الغاء المحاصصة واعتماد الديمقراطية :** تعد المحاصصة الحزبية والسياسية الاساس المباشر في التفرقة بين المكونات الاجتماعية والسياسية في الدولة كونها تزرع بذرة التقسيم والتشتت في شتى اعمدة مؤسسات الدولة، وشيوع ظاهرة الغلو بشأن الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، مما يتوجب ايقاف العمل بهذا النظام عن طريق وجود نظام منسجم مع نفسه يسمح للحكومة ان تستقر، كما وان اعتماد البرامج السياسية التي سيتم تبنيها لا تقوم على اساس مصلحة المذاهب والقوميات، بل على اساس المصلحة الوطنية الموحدة[74]. وبعد سقوط النظام السابق طبقت الديمقراطية لكن بمقاسات خارجية فرضها الاحتلال الامريكي إذ اتعبت الطائفية دون تحقيق المساواة في التطبيق والتمثيل بين مكونات الشعب العراقي، علاوة على تعدد الاحزاب السياسية مما تسبب في تعدد الازمات التي تقف عائق امام تحقيق التنمية السياسية، وعليه يجب الغاء المحاصصة والتوافقية والتحول الى الاطر الدستورية في بناء الدولة [75].

2- **القضاء على الفساد:** من ابرز المشكلات التي تتقف بوجه التنمية لاسيما الفساد السياسي الحاضن لكل انواع الفساد المالي والاداري، والمدخل الاساس لجميع مظاهره فهو يشمل فساد الطبقات الحساسة في الدولة مسؤولين وقادة احزاب علاوة على إن تلك الظاهرة تغطى بغطاء شرعنة الفساد عبر اصدار بعض التشريعات القانونية لحماية المفسدين، وغياب دور الرقابة عن متابعة الجوانب الاتية:

أ- **فساد التشريع:** ما تقوم به السلطة التشريعية المختصة بإقرار مشاريع القوانين والتي منحت لأعضائها امتيازات عديدة جعلت عمليات السرقة تتم بغطاء قانوني.

ب- **فساد التنفيذ:** يعفى الافراد العاملون في السلطة من الرقابة وعدم تطبيق القوانين بحكم العلاقة لتكون ابواب المال العام مفتوحه دون قيد ويكون المنصب الحكومي مدخل للأثراء، اشارة الى فساد السلطة القائمة على تنفيذ القوانين.

ت- **فساد القضاء:** اسهمت في اشاعة ثقافة الافلات من العقاب، بس التلكؤ في اقامة العدالة وتطبيق القانون على الجميع.

جميع صورة الفساد اسهمت في انتشار وباء طال جميع اركان الدولة ومؤسساتها وحد من امكانية تحقيق التنمية السياسية، بالرغم من الجهود المبذولة من قبل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية [76].

3- **توسيع قاعدة المشاركة السياسية الشعبية:** يشعر المواطن بغياب دوره وتهميش ارادته بسبب صياغة الكتل السياسية لقوانين الانتخاب بالشكل الذي يحقق مصالحها ولاسيما الكتل الكبرى فيها وبالرغم من التحول من التصويت للقائمة المغلقة الى المفتوحة لكن في الحقيقة لا يخرج عن الجوهر الحقيقي للقائمة الواحدة المغلقة، لكي تبقى تلك الكتل متمسكة بالسلطة ناهيك عن فشل الحكومة في ادارة الدولة وانتشار الفساد في هياكلها، الذي كان السبب الاكبر في العزوف عن الانتخاب والمشاركة وبالتالي تأجج الوضع وقيام مظاهرات، وهذا يعد عائق امام تحقيق التنمية السياسية وابعادها[77]. لذا لابد من ايجاد آليات وحلول ناجعة لمعوقات المشاركة السياسية في الدولة ووضع خطط جديدة واهداف تخدم الصالح العام واحترام حق المواطن في الانتخاب والتصويت بشكل ديمقراطي حر لأنه صاحب الحق الاكبر في المشاركة والتعبير عن ارادته ورغباته، فالمشاركة السياسية تعكس ارادة الشعوب في اختيار من ينوب عنها في تحقيق مصالحها ورغباتها وبالتالي استقرار الدولة وحل ازماته السياسية.

DOI:10.52113/uj05/021-14/1525-1548

4- **تحقيق العدالة الاجتماعية:** العدالة الانتقالية عبر منظومة من القراءات التي تتخذها الدولة وصولاً الى التوافق والاتفاق بين الافراد والمؤسسات ويشيع السلم الاجتماعي بمسار ديمقراطي كونها تحفظ الامن وتدون الانتهاكات وتعوض ضحايا الارهاب ومتضرري النظام السابق وتحترم الحقوق مما يجعلها حل امثل لازمات التنمية السياسية[78].

5- **تحقيق الاستقرار السياسي:** تعد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي من بين الظاهرات التي عانت منها اغلب دول العالم، فأن كانت الدول المتقدمة قد تجاوزتها، عن طريق سلسلة من التحولات والبرامج وبفعل تقادم التجربة وتطورها، الا ان العراق لا زال يعاني منها منذ بناء دولته الحديثة عام 1921 وتفاقمت فيه بعد عام 2003 بفعل الاسباب الداخلية والخارجية و لتخفيف حدتها او للقضاء عليها يتطلب جهود وطنية مخلصة لمعالجة الاسباب الداخلية ومواجهة التأثيرات الخارجية[79]. وهذا يدل على ان الوصول الى حالة الاستقرار يمكن النظام السياسي من تنفيذ الخطط والتوجهات وبالتالي حالة اتزان بين المجتمع والسلطة ويعزز اهداف التنمية السياسية.

ثانياً- الحلول الاقتصادية: ثمة دور فاعل للحلول الاقتصادية في معالجة ازمات الدولة وتحقيق الاستقرار السياسي وبلوغ التنمية وغاياتها، لان عدم الاستقرار الاقتصادي يتسبب في حالة تذمر ورفض لطبيعة الحكومة القائمة ثم عدم الاستقرار السياسي وضعف عملية النمو والتنمية أي يجب ان تكون الانظمة قادرة على تحقيق حالة اتزان بين متطلبات الشعب وبين موارده عن طريق الخطط الكفيلة والمدروسة ووضع معالجات منها الاتي:

1- **التنمية الاقتصادية:** هناك ترابط قائم بين عملية بناء الدولة المستقلة وترسيخ ممارساتها وبين تحقيق التنمية السياسية الشاملة التي يتطلبها إنتاج هكذا نظام جديد، مما يستلزم بناء قاعدة اقتصادية في العراق على درجة عالية من القوة و التقدم وفق تحقيق النمو الاقتصادي المستند على اساس تعزيز وتفعيل دور الفرد والمؤسسات المختلفة فيه وصولاً لتحقيق معدلات اقتصادية عالية وتحسين المستوى المعيشي من خلال رفع دخل الافراد المتأتي من ارتفاع الدخل القومي .

2- **إيجاد التشريعات والقوانين اللازمة لمحاربة الفساد المالي والاداري:** الذي يساعد في تهيئة وسط آمن اقتصادياً ويوفر متطلبات التنمية السياسية [80].

3- **الحد من البطالة ومعالجتها:** البطالة ظاهرة سلبية خطيرة تهدد الامن الاقتصادي واستقرار العراق منذ السبعينيات خصوصاً مع وجود اعداد هائلة من سكانه تحت مستوى خط الفقر وحتى اليوم مما يتوجب على الاقتصاد العراقي معالجة صحيحة فالمحددات الرئيسية لقدرة الاقتصاد الوطني تتطلق خلق فرص عمل واستيعاب القوى النشطة لاسيما مع التزايد السكاني في العراق مما يتطلب نمو الانتاج الاجمالي بمعدل يفوق النمو السكاني، كون توفر فرص العمل يقلل من ممارسة الانشطة المتمثلة بالجريمة المنظمة وعمليات السرقة والتهريب والقتل وغسيل الاموال. وبالتالي استيعاب خريجي الجامعات وفئة الشباب بشكل عام مما يقل حالة الاستنفار وعدم الرضا وتقليل التظاهرات المطالبة بتعين حملة الشهادات، ودعم القطاع الخاص وقروض العمل.

4- **تنويع مصادر الدخل في الدولة:** عبر توظيف الواردات واعتماد آليات ناجحة الغاية منها يتحقق التوازن بين الاستهلاك والواردات، واعتماد الاستثمار النافع لان إعادة تأهيل البنية التحتية بشكل فعال ومثمر من شأنه أن يصل الى الحلول الناجعة.

جل ذلك يتطلب وضع السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات المدروسة الانية والمستقبلية، ثم استغلال موارد الدولة الطبيعية الاخرى وخلق استثمارات حقيقية تعود بالنفع على الجميع انطلاقاً من الانشطة الزراعية والصناعات الصغيرة المعتمدة عليها كالتعليب ثم الصناعات الكبرى.

ثالثاً- الحلول الاجتماعية: غياب التنمية السياسية الحقيقية في العراق ضاعف في تزايد حدة الاحتكار الفئوي للسلطة الحاكمة بالمقابل تزايد معها عمق الفجوة الناتجة بين التكوينات الاجتماعية، وان بدى هذا العامل بشكل ثانوي الا انه يبرز

DOI:10.52113/uj05/021-14/1525-1548

بوضوح بتفاعله مع الازمات الاقتصادية ليزيد من الازمة السياسية ويواجه التنمية بالتراجع فكلما كان الشعب يعاني من فقر الثقافة السياسية والتعددية زاد الخلل والتصدع في البناء الاجتماعي السياسي وظهرت اشكالات الوحدة الوطنية والصدع الاثني والمذهبي وحتى القومي[81]. ولوضع معالجات تطلب الاتي[82]:

1- **تعزيز البناء الاجتماعي والثقافي والغاء اشكالية الطائفية والولاءات الفرعية:** شهد العراق بعد عام 2003 ولادة هويات مصطنعة اثرت سلباً على بناء الدولة ونظامها السياسي وهذا ناجم عن التنشئة السياسية المخطوءة التي مارستها السلطة قبل عام 2003 والترويج للطائفية والعرقية والدينية بعد عام 2003 متجاهلة وحدة العراق وصفته الوطنية وتغييب دور المواطنة في بناء الدولة، لان ذلك الامر يخدم مصالحها ويزيد من نفوذها وتمسكها بالسلطة، مما يدعو الى ضرورة ادارة التنوع وليس محاربته وفق مبدأ العدالة الاجتماعية.

2- **تحقيق الاندماج الاجتماعي:** ويتم ذلك عبر توحيد الهوية الوطنية من خلال صهر الجماعات ثقافياً واجتماعياً، كون توحيد الهوية يصل بالدولة الى بر الامان. واشاعة ثقافة الوحدة وتعميق مضمون الديمقراطية واحترام الرأي يعزز البناء الاجتماعي ويكون مصدر الدعم للاستقرار السياسي و لا يقتصر الدور على الشعب فحسب بل يجب ان تكون تلك الثقافة راسخة لدى ابناء السلطة فهي تعد ضرورة ملحة لاحترام التعدد وتحقق الاندماج كونه احد اعمدة التنمية السياسية.

النتائج والمقترحات

اولاً - النتائج

1- كشف البحث عن تراجع مستوى التنمية السياسية في العراق بفعل وهن الدولة وفشل خططها التنموية عامة والسياسية .

2- اظهر البحث الدور السلبي الذي مارسته الولايات المتحدة الامريكية في سبيل اضعاف العراق وابعاده عن مسارات الحكم الصالح القادر على تحقيق التنمية الشاملة عامة والتنمية السياسية في الدولة خاصة.

3- ان اعتماد المحاصصة الحزبية والتوافقية السياسية كأساس في الحياة السياسية العراقية بعد عام 2003 ادى الى عزوف المواطن العراقي عن المشاركة السياسية الفاعلة في صنع القرار كونها يرى ان حراكه يذهب ادراج الريح ، وبالتالي فان مشاركته ماهي الا تكرار للفشل السابق .

4- عدم نضج الاحزاب والنخب السياسية العراقية التي تصدت لإدارة الدولة وافتقارها للبرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحاكي حاجات المواطن ، علاوة على نفعيتها المقيتة ،اذ باتت تعظم مكاسبها على حساب الدولة والشعب.

5-غياب الدور التوعوي بأهمية المشاركة في صنع القرار في الدولة بصورة مباشرة او غير مباشرة وتراجع مستواها اعطى الاحزاب السياسية فرصة اكبر في تكريس هيمنتها على مؤسسات الدولة وتنفيذ اجنداتها المختلفة فيها .

6- كشف البحث عن دور الفساد المالي والاداري وانتشار البطالة في تراجع مستوى التنمية السياسية في الدولة.

ثانياً – المقترحات:

1- ضرورة تحسين بيئة صنع القرار عبر تطبيق الحكم الصالح والابتعاد عن مبدا المحاصصة والتوافقية السياسية التي اوهنت الدولة وابعدتها عن المسار الحقيقي للديموقراطية .

2- العمل على رفع مستوى الوعي السياسي لدى المواطن العراقي وحثه على المشاركة الفاعلة في صنع القرار في الدولة كونه السبيل الوحيد في تصحيح مسار العملية السياسية وتحقيق التنمية فيها.

3- فسح المجال امام القيادات المهنية الكفؤة لتسنم المفاصل الرئيسة في الدولة لأجل تمكين مؤسساتها الرسمية من اداء وظائفها بشكل يتناسب مع واقع الدولة واحتياجات شعبها .

4- تعزيز الهوية الوطنية عبر اعتماد مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين في الاستحقاقات السياسية والاقتصادية والوظيفية ، علاوة على تمكين الموطن من اخذ دوره الحقيقي في بناء الدولة.

5- العمل على تحقيق التعايش السلمي في الدولة وابعاد المكونات الاجتماعية العراقية عن المناكفات السياسية التي تعيق تحقيق التنمية السياسية فيها.

DOI:10.52113/uj05/021-14/1525-1548

5- محاربة الفساد المالي والاداري الذي بات ينخر جسد الدولة العراقية عبر ايجاد التشريعات المناسبة وتمكين الاجهزة الرقابية والتنفيذية من متابعة دورها في الحد من تلك الظاهرة التي لازمت مؤسسات الدولة بعد عام 2003 .

الهوامش

([1]) قسايسية إلياس، اشكالية التنمية السياسية في الجزائر بين مقتضيات المراحل الانتقالية والحاجة لترشيد الحكم، مجلة ابحاث، المجلد الاول، العدد2، 2016، ص5.

([2]) ابن منظور، لسان العرب، المجلد (15)، بيروت، 1956، ص341-343.

([3]) حنان عبد الرضا طاهر حمد الزيادي، التحليل المكاني لمؤشرات التنمية البشرية واتجاهاتها في المراكز الحضرية لمحافظة المثنى للمدة (1997-2012)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القادسية، 2013، ص 18.

([4]) عادل فهمي محمد بدر، فيصل الدحلة، دراسات حول التنمية في الوطن العربي، مؤسسة الخدمات العربية للطباعة، عمان، 1988، ص95-96.

([5]) محمد شفيق، التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع ، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ب.ت، ص13.

([6]) UNRISD ,The Meaning Measurement of Development ; An interdisciplinary Approach Un- Rolas Research Institute of social Developmen , 1972 ,p .218 .

([7]) ليلى لعجال، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، منتوري،2010، ص21.

([8]) حسام الدين خلاصي، التنمية والتنمية السياسية، موضوع منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، https://www.politics-dz.com/

([9]) صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،2013، ص14.

([10]) جواد سعد عارف، التخطيط والتنمية الزراعية، ط1 ، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص25-26.

([11]) حمادي عباس حمادي، التنمية البشرية تطور المفهوم ومؤشرات القياس مقاربة في جغرافية التنمية، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد العاشر، العددان 1-2، 2007، ص189.

([12]) محمد دلف احمد الدليمي، فواز احمد الموسى، جغرافية التنمية مفاهيم_ نظريات_ تطبيق، ط1، دار الفرقان للغات، حلب،2009، ص25.

([13]) المصدر نفسه، ص26.

([14]) حسين عبد الحميد احمد رشوان، التنمية اجتماعيا. ثقافيا. اقتصادياً. سياسياً. اداريا. بشرياً، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2009، ص145.

([15]) ابو مدين طاشمة لرنب، استراتيجية التنمية السياسية دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والاعلام، الجزائر،2007، ص18-19.

([16]) احمد عقلة الحسامي، الاحزاب السياسية الاردنية ودورها في عملية التنمية السياسية 1989-2008، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، 2010، ص15.

([17]) التنمية السياسية، مقال منشور ضمن موقع جراسا، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، https://www.gerasanews.com/article

([18]) حسين عبد الحميد احمد رشوان، مصدر سابق، ص147-148.

([19]) التنمية السياسية، مصدر سابق، https://www.gerasanews.com/article

([20]) علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان (1981-2012)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كلية الآداب والعلوم، العلوم السياسية، 2012، ص1.

([21]) صالح بلحاج، التنمية السياسية نظرة في المفاهيم والنظريات، منصة المجلات العلمية الجزائرية، جامعة الجزائر، المجلد1، العدد1، 2013، ص2.

([22]) عائشة عباش، اشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي تونس نموذجاً، ط1، اصدارات المركز الديمقراطي العربي، المانيا/ برلين، 2017، ص14.

([23]) حسن بن كادي، التنمية السياسية في الوطن العربي وافاقها، دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الاساسية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008، ص11-12.

([24]) سعاد نور الدين، السكان والتنمية، دار المنهل اللبناني، بيروت،2010، ص30.

([25]) هبة شاكر عبد الامير، التحليل الجغرافي السياسي لازمة الاندماج الوطني واثرها في بناء الدولة في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير، جامعة المثنى، كلية التربية للعلوم الانسانية، 2020، ص23.

([26]) علياء العزي، الاعلام العربي والتنمية السياسية، سلسلة دراسات ، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2016، ص48.

([27]) احمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الدار الجامعية، مصر،2003، ص110.

([28]) احمد عقلة الحسامي، مصدر سابق، ص18-19.

([29]) حسن بن كادي، مصدر سابق، ص14.

DOI:10.52113/uj05/021-14/1525-1548

(30) نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، ط٢، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن،1994، ص232-233.

(31) علي عباس مراد، المجتمع المدني والديمقراطية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص19-20.

(32) كاظم علي مهدي، التنمية السياسية وازمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية، العدد56، ب. ت، 126.

(33) علياء العزي، مصدر سابق، ص45.

(34) سناء كاظم كاطع , تحدّيات بناء الدولة العراقّة (رؤية فكرّية), مجلة العلوم السياسية ، العدد41، جامعة بغداد، 2010، ص1.

(35) فتاح كمال، دور الاحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية دراسة حالة احزاب التحالف الرئاسي في ولاية معسكر، رسالة ماجستير، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011_2012، ص161.

(36) ناصر نايف حديثه الخريشا، التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الاردن 1999-2017 ، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2017، ص46.

(37) سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية و منهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، كلية التربية، جامعة عين الشمس، مصر، 2005، ص19-20.

(38) رمضان عبد السالم حيدر، التنمية السياسية في الدول النامية بين التخلف والتبعية، مجلة الجامعة الاسمرية، الجامعة الاسمرية، ليبيا، العدد 22، 2014، ص395.

(39) فتاح كمال، مصدر سابق، ص170-171.

(40) مرتضى احمد خضر، بلال محمد صابر، ازمة التنمية السياسية في العراق دراسة في الازمات السياسية والاقتصادية وسبل معالجتها ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 16، العدد خاص، ج2، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، 2020، ص435.

(41) كاظم علي مهدي، مصدر سابق، ص135.

(42) دينا هاتف مكي، تصورات المشاركة السياسية في العراق لمرحلة ما بعد داعش، العدد 75، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ص88.

(43) المصدر نفسه، ص88.

(44) زينب علي مظلوم، تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات الحكم الرشيد دراسة تطبيقية على العراق، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، 2019، ص132.

(45) حمد عبد الله ناهي , خضر عباس عطوان , السلوك السياسي (دراسة نظرّية وتطبيقية) , ط1 , دار أمجد للنشر والتوزّع , عمان، 2018، ص187-188.

(46) زينب علي مظلوم، مصدر سابق، ص164- 165 .

(47) كاظم علي مهدي، مصدر سابق، ص136.

(48) المصدر نفسه ، ص137-138.

(49) حميد حمد السعدون، التنمية السياسية والتحديث العالم الثالث، ط1، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، 2011، ص61-62.

(50) ناصر نايف حديثه الخريشا، المصدر سابق، ص35-36.

(51) استبرق فاضل، العنف واثره في التنشئة السياسية والاجتماعية في العراق بعد عام 2003 الواقع والمعوقات، العدد 24-25، مجلة حمورابي، 2017، ص16.

(52) محمود حسن اسماعيل، التنشئة السياسية دراسة في اخبار التلفزيون، ط1، دار النشر للجامعات، مصر، 1997، ص25-27.

(53) زينب سمير، تأثري القيم الاجتماعية في الاستقرار السياسي – العراق بعد العام 2003، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2020، ص101.

(54) محمود حسن اسماعيل، مصدر سابق، ص38.

(55) طه حميد حسن العنبكي، مصدر سابق، ص69.

(56) المصدر نفسه، ص37-24-47.

(57) منظمات المجتمع المدني في العراق وأثرها في التحولات الديمقراطية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، /https://www.hhro.org

(58) مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، ط1، منشورات جامعة السابع من ابريل، ليبيا، 2007، ص اوراق متفرقة.

(59) طه حميد حسن العنبكي، التنشئة الاجتماعية السياسية في الجامعات العراقية ودورها في تنمية ثقافة الحوار، المجلة السياسية الدولية ، الجامعة المستنصرية، العدد 14، 2010، ص68.

(60) احمد محمد علي جابر العوادي، الايديولوجيا واثرها على التنشئة الاجتماعية السياسية في العراق، العدد22، مجلة تكريت للعلوم السياسية، 2020،ص130-131.

(61) العلامة ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار احياء التراث الاسلامي، بيروت، 2005، ص11.

(62) صلاح حسن احمد، أثر التنشئة السياسية في الانتماءات الحزبية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد 9، العدد 33، 2020، ص9.

(63) دعاء مثنى احمد، النخب السياسية واثرها في استقرار النظام السياسي العراقي بعد عام 2005، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2020،ص 44.

(64) حميد حنون خالد , قراءة في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية , مجلة العلوم والقانونية , المجلد20، العدد1، كلية القانون, جامعة بغداد, 2005 , ص 20-25.

DOI:10.52113/uj05/021-14/1525-1548

([65]) كاظم مهدي كاظم، بلقيس محمد جواد، اثر الممارسات السياسية للأحزاب العراقية في مسار العملية السياسية بعد عام 2003، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، العدد 44، ص122-124

([66]) غسان السعد، دور الكيانات السياسية في العملية الانتخابية انتخابات مجلس النواب العراقي عام 2010 انموذجاً، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية ، العدد 35، 2011، ص36.

([67]) سليم كاطع علي , مستقبل العملية السياسية في ضوء الانتخابات التشريعية لعام2018 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت : https://annabaa.org/arabic

([68]) ربيعي عائشة، الثقافة السياسية واشكالية الممارسة الانتخابية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2012-2013، ص11.

([69]) رؤى لؤي عبد الله، الثقافة السياسية ودورها في تكوين الاتجاهات، مجلة ابحاث العلوم السياسية، العدد35-36، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2017، ص1111-1112.

([70]) قيس اسماعيل جبار الكلابي، الثقافة السياسية عند طلبة جامعة بغداد دراسة ميدانية رسالة ماجستير ، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ، 2008 ، ص1.

([71]) ربيعي عائشة، مصدر سابق، ص23-24.

([72]) محمد صادق الهاشمي، الثقافة السياسية للشعب العراقي وابرز تحولاتها، مطبعة الساقي ، بيروت، 2013، ص397.

([73]) المصدر نفسه، ص212-214.

([74]) سعدي ابراهيم، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت ص49-50.

([75]) مرتضى احمد خضر، بلال محمد صابر، مصدر سابق، ص439.

([76]) زينب علي مظلوم، مصدر سابق، ص199-200.

([77]) محمد صالح شطيب، ظاهرة العزوف عن الانتخابات في الدول العربية عام 2018، مجلة دراسات اقليمية، العدد45، جامعة الموصل، 2020،ص138-141.

([78]) يوسف عناد زامل، زينب محمد صالح، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية –قراءة ثقافوية انثروبولوجية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 21، جامعة واسط، 2016، ص229-243-244.

([79]) سعدي ابراهيم، مصدر سابق، ص41.

([80]) احمد فاضل جاسم داوود، الديمقراطية والبيئة السياسية العربية: العراق انموذجاً دراسة تحليلية في اثر البيئة السياسية وافاقها المستقبلية، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية ، العدد 35-36، 2017،ص353.

([81]) علي عبد الكريم حسين، اشكالية عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد 41، 2020، ص212.

([82]) ينظر الى: احمد فاضل جاسم داود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003 دراسة تحليلية ... والافاق المستقبلية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد 13، ص12-13. و احمد شكر حمود الصبيحي، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003(دراسة في المفهوم والاسباب)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد13، تكريت، 2017، ص75-76.

المصادر:

1- قسايسية إلياس، اشكالية التنمية السياسية في الجزائر بين مقتضيات المراحل الانتقالية والحاجة لترشيد الحكم، مجلة ابحاث، المجلد الاول، العدد2، 2016.

ابن منظور، لسان العرب، المجلد (15)، بيروت، 1956.

حنان عبد الرضا طاهر حمد الزيادي، التحليل المكاني لمؤشرات التنمية البشرية واتجاهاتها في المراكز الحضرية لمحافظة المثنى للمدة (1997-2012)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القادسية، 2013.

عادل فهمي محمد بدر، فيصل الدحلة، دراسات حول التنمية في الوطن العربي، مؤسسة الخدمات العربية للطباعة، عمان، 1988.

محمد شفيق، التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع ، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ب.ت.

6-UNRISD ,The Meaning Measurement of Development ; An interdisciplinary Approach Un- Rolas Research Institute of social Developmen , 1972.

ليلى لعجال، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، منتوري،2010.

8- حسام الدين خلاصي، التنمية والتنمية السياسية، موضوع منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، https://www.politics-dz.com/

DOI:10.52113/uj05/021-14/1525-1548

9- صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،2013.

10- جواد سعد عارف، التخطيط والتنمية الزراعية، ط1 ، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

11- حمادي عباس حمادي، التنمية البشرية تطور المفهوم ومؤشرات القياس مقاربة في جغرافية التنمية، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد العاشر، العددان 1-2، 2007.

12- محمد دلف احمد الدليمي، فواز احمد الموسى، جغرافية التنمية مفاهيم_ نظريات_ تطبيق، ط1، دار الفرقان للغات، حلب،2009.

13- حسين عبد الحميد احمد رشوان، التنمية اجتماعيا. ثقافيا. اقتصادياً. سياسياً. ادارياً. بشرياً، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2009.

14- ابو مدين طاشمة لرنب، استراتيجية التنمية السياسية دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والاعلام، الجزائر،2007.

15- احمد عقلة الحسامي، الاحزاب السياسية الاردنية ودورها في عملية التنمية السياسية 1989-2008، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، 2010.

16- التنمية السياسية، مقال منشور ضمن موقع جراسا، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، https://www.gerasanews.com/article

17- علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان (1981-2012)، رسالة ماجستير، جامعة الشرط الاوسط، كلية الآداب والعلوم، العلوم السياسية، 2012.

18- صالح بلحاج، التنمية السياسية نظرة في المفاهيم والنظريات، منصة المجلات العلمية الجزائرية، جامعة الجزائر، المجلد1، العدد1، 2013.

19- عائشة عباش، اشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي تونس نموذجاً، ط1، اصدارات المركز الديمقراطي العربي، المانيا/ برلين، 2017.

20- حسن بن كادي، التنمية السياسية في الوطن العربي وافاقها، دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الاساسية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008.

21- سعاد نور الدين، السكان والتنمية، دار المنهل اللبناني، بيروت،2010.

22- هبة شاكر عبد الامير، التحليل الجغرافي السياسي لازمة الاندماج الوطني واثرها في بناء الدولة في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير، جامعة المثنى، كلية التربية للعلوم الانسانية، 2020.

23- علياء العزي، الاعلام العربي والتنمية السياسية، سلسلة دراسات ، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2016.

24- احمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الدار الجامعية، مصر،2003.

25- نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، ط٢، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن،1994.

26- علي عباس مراد، المجتمع المدني والديمقراطية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، بيروت، 2009.

27- كاظم علي مهدي، التنمية السياسية وازمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية، العدد56، ب. ت.

28- سناء كاظم كاطع , تحدّيات بناء الدولة العراقيّة (رؤيّة فكريّة), مجلة العلوم السياسية ، العدد41، جامعة بغداد، 2010.

29- فتاح كمال، دور الاحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية دراسة حالة احزاب التحالف الرئاسي في ولاية معسكر، رسالة ماجستير، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011_2012.

30- ناصر نايف حديثه الخريشا، التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الاردن 1999-2017 ، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2017.

31- سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية و منهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، كلية التربية، جامعة عين الشمس، مصر، 2005.

DOI:10.52113/uj05/021-14/1525-1548

32- رمضان عبد السالم حيدر، التنمية السياسية في الدول النامية بين التخلف والتبعية، مجلة الجامعة الاسمرية، الجامعة الاسمرية، ليبيا، العدد 22، 2014.

33- مرتضى احمد خضر، بلال محمد صابر، ازمة التنمية السياسية في العراق دراسة في الازمات السياسية والاقتصادية وسبل معالجتها ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 16، العدد خاص، ج2، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، 2020.

34- دينا هاتف مكي، تصورات المشاركة السياسية في العراق لمرحلة ما بعد داعش، العدد 75، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

35- زينب علي مظلوم، تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات الحكم الرشيد دراسة تطبيقية على العراق، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، 2019.

36- حمد عبد الله ناهي , خضر عباس عطوان , السلوك السياسي (دراسة نظرّية وتطبيقية) , ط1 , دار أمجد للنشر والتوزّع , عمان، 2018.

37- حميد حمد السعدون، التنمية السياسية والتحديث العالم الثالث، ط1، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، 2011.

38- استبرق فاضل، العنف واثره في التنشئة السياسية والاجتماعية في العراق بعد عام 2003 الواقع والمعوقات، العدد 24-25، مجلة حمورابي، 2017.

39- محمود حسن اسماعيل، التنشئة السياسية دراسة في اخبار التلفزيون، ط1، دار النشر للجامعات، مصر، 1997.

40- زينب سمير، تأثري القيم الاجتماعية في الاستقرار السياسي – العراق بعد العام 2003، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2020.

41- منظمات المجتمع المدني في العراق وأثرها في التحولات الديمقراطية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، https://www.hhro.org/

42- مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، ط1، منشورات جامعة السابع من ابريل، ليبيا، 2007.

43- طه حميد حسن العنبكي، التنشئة الاجتماعية السياسية في الجامعات العراقية ودورها في تنمية ثقافة الحوار، المجلة السياسية الدولية ، الجامعة المستنصرية، العدد 14، 2010.

44- احمد محمد علي جابر العوادي، الايديولوجيا واثرها على التنشئة الاجتماعية السياسية في العراق، العدد22، مجلة تكريت للعلوم السياسية، 2020.

45- العلامة ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار احياء التراث الاسلامي، بيروت، 2005.

46- صلاح حسن احمد، أثر التنشئة السياسية في الانتماءات الحزبية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد 9، العدد 33، 2020.

47- دعاء مثنى احمد، النخب السياسية واثرها في استقرار النظام السياسي العراقي بعد عام 2005، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2020.

48- حميد حنون خالد , قراءة في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية , مجلة العلوم والقانونية , المجلد20، العدد1، كلية القانون, جامعة بغداد, 2005 .

49- كاظم مهدي كاظم، بلقيس محمد جواد، اثر الممارسات السياسية للأحزاب العراقية في مسار العملية السياسية بعد عام 2003، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، العدد 44.

50- غسان السعد، دور الكيانات السياسية في العملية الانتخابية انتخابات مجلس النواب العراقي عام 2010 انموذجاً، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية ، العدد 35، 2011.

51- سليم كاطع علي , مستقبل العملية السياسية في ضوء الانتخابات التشريعية لعام2018 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت : https://annabaa.org/arabic

52- ربيعي عائشة، الثقافة السياسية واشكالية الممارسة الانتخابية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2012-2013.

53- رؤى لؤي عبد الله، الثقافة السياسية ودورها في تكوين الاتجاهات، مجلة ابحاث العلوم السياسية، العدد35-36، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2017.

DOI:10.52113/uj05/021-14/1525-1548

54- قيس اسماعيل جبار الكلابي، الثقافة السياسية عند طلبة جامعة بغداد دراسة ميدانية رسالة ماجستير ، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ، 2008 ، ص1.
55- محمد صادق الهاشمي، الثقافة السياسية للشعب العراقي وابرز تحولاتها، مطبعة الساقي ، بيروت، 2013.
56- سعدي ابراهيم، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت https://dergipark.org.tr/tr/download/article
57- محمد صالح شطيب، ظاهرة العزوف عن الانتخابات في الدول العربية عام 2018، مجلة دراسات اقليمية، العدد45، جامعة الموصل، 2020.
58- يوسف عناد زامل، زينب محمد صالح، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية –قراءة ثقافوية انثروبولوجية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 21، جامعة واسط، 2016.
59- احمد فاضل جاسم داوود، الديمقراطية والبيئة السياسية العربية: العراق انموذجاً دراسة تحليلية في اثر البيئة السياسية وافاقها المستقبلية، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية ، العدد 35-36، 2017.
60- علي عبد الكريم حسين، اشكالية عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد 41، 2020.
61- احمد فاضل جاسم داود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003 دراسة تحليلية ... والافاق المستقبلية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد 13.
62- احمد شكر حمود الصبيحي، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003(دراسة في المفهوم والاسباب)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد13، تكريت، 2017.
63- حيدر عبد الله عباس المياحي، التحليل الجغرافي السياسي لبناء الدولة العراقية بعد عام 2003، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، 2020.
64- انتخابات مجلس النواب العراقي 2005 و2010و2014 ارقام وتحليلات، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت https://www.sasapost.com/iraq_parliamentary_elections
65- الكيانات السياسية المشاركة في انتخابات 2018 ./https://www.alalamtv.net/news

Abstract

Iraq, after its occupation by the United States, underwent several transformations that negatively affected the political, economic and social reality of the state. This is not evidenced by the raging conflict between political parties and entities for the sake of their narrow interests at the expense of the people, not to mention the role of that conflict in weakening the entity of the state and making it unable to perform Its internal and external functions, in addition to the weak economic structure of the state and the fragility of the social contract in it, in addition to the failure of government policies to achieve human development in general and political development in the country in particular, and accordingly this research came to reveal indicators of political development in Iraq and clarify its obstacles as well as provide solutions It has the effect of reforming the structure of the political system in the country through proper political upbringing and strengthening of patriotism, not to mention enabling citizens to participate in the decision-making environment, directly or indirectly.

DOI:10.52113/uj05/021-14/1525-1548